الدبلوماسية الفلسطينية
بين إخفاقات الماضي وتحديات المستقبل

د.أحمد سمودي
باحث فلسطيني في سلك الدكتوراه في تخصص القانون والاقتصاد والتدبير
المملكة المغربية

المخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل إحدى أبرز المعيقات والعراقيل التي تواجه الدبلوماسية الفلسطينية، حيث تتميز هذه الأخيرة بدرجة عالية من التعقيد والتداخل إثر السياسة الإسرائيلية التي تقف عرض حائط في وجه أي تطور أو تقدم في الدبلوماسية الفلسطينية على الصعيد الإقليمي أو العالمي، مما يصعب رسم مسار واضح لها، نظراً للتعنت الإسرائيلي إزاء أية حلول من شأنها تطوير الدبلوماسية الفلسطينية بشقيها السياسي والشعبي، ذلك بالإضافة إلى الدعم الأمريكي المنقطع النظير لإسرائيلي الذي يوقف عرض حائط أمام أي تقدم في الدبلوماسية الفلسطينية على الصعيد الدولي من خلال حق النقض الفيتو الذي تلوح به الإدارة الأمريكية ضد كافة قرارات الأمم المتحدة الصادرة لصالح القضية الفلسطينية، دفعنا ذلك للغوص في توضيح ودراسة التحديات التي تواجه الدبلوماسية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو ضمن إستراتيجية ينبغي العمل عليها للخروج من هذا المأزق، و بالتالي النهوض بالقضية الفلسطينية من جديد لمواجهة أي تغير قد يطرأ في ظل نظام دولي مهدد بالتغيير تحديدا بعد ظهور قوى دولية عالمية تهدد التفرد والتحكم الأمريكي في زمام الأمور.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الفلسطينية في النظام الدولي، تحديات الدبلوماسية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو، أثر السياسة الإسرائيلية على العمل الدبلوماسي الفلسطيني، الدعم الأمريكي وإعاقة المسار الدبلوماسي الفلسطيني، مستقبل القضية الفلسطينية في ظل التحولات الدولية

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This research paper aims to analyze one of the most prominent obstacles and impediments facing Palestinian diplomacy, which is characterized by a high degree of complexity and overlap as a result of Israeli policy, which stands in the way of any development or progress in Palestinian diplomacy at the regional or global level, This makes it difficult to chart a clear course, given Israel's intransigence towards any solutions that would develop Palestinian diplomacy, both political and popular, in addition to the unparalleled American support for Israel, which completely obstructs any progress in Palestinian diplomacy on the international stage, The veto power wielded by the US administration against all UN resolutions issued in favor of the Palestinian cause has prompted us to delve into clarifying and studying the challenges facing Palestinian diplomacy after the Oslo Accords, within a strategy that should be worked on to get out of this predicament, Therefore, the Palestinian cause must be revived to confront any change that may occur under an international system threatened with change, especially after the emergence of global international powers that threaten American unilateralism and control over matters.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة:

عبر التاريخ مارست الشعوب" **الدبلوماسية** "كأداة للتَّواصل فيما بينها، فبعد أن بدأت الدول والحضارات بالنهوض، كانت الوسيلة البدائية للإنسان في حلّ النزاعات هي الحرب والقتال، ومع تطور الزمان ظهرت الحاجة إلى وجود الدبلوماسية في مابين الشعوب والحضارات كطريقة للتواصل لحل المشاكل والّنزاعات، حتى باتت الدبلوماسية معتقد ملازماً إحدى الطرق المتحضرة للتَّواصل فيما بين الدول، والتفاوض لحل النزاعات والخلافات، بل وتطور ذلك إلى التَّعاون في كافة المجالات، وإنشاء اتفاقيات ومعاهدات ملزمة لجميع الدول في هذا المجال؛ كاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية التي أنشأت عام 1961 ، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية التي عقبتها في عام1963م وغيرها.

ومن هذا المنطلق جاءت اهتماماتنا بالدبلوماسية التي أصبحت في الوقت الحالي تلعب دوراً مهماً في التوازن بين المصالح الدولية المختلفة المتداخلة والمتقاطعة في تطور وسائل الاتصالات والمواصلات في عالمنا اليوم، والتي أدت إلى تغير وتتطور كبير في أساليب ووسائل العمل الدبلوماسي التي سنتطرق إليها لاحقاً.

إذ عندما نلقي نظرة على وضع الدبلوماسية العربية نكتشف بسرعة موطن الضعف والخلل فيها، إذا هناك تأثير متبادل بين السياسة بكل جوانبها والدبلوماسية بكافة مظاهرها، فالوهن الذي أصاب السياسة العربية منذ استقلال الأقطار العربية ولاسيما منذ احتلال الأراضي الفلسطينية، انعكس سلباً على الدبلوماسية العربية، ثم أن الهزائم العسكرية المتلاحقة التي شهدتها الأقطار العربية تركت أثراً كبيراً في نشاط تلك الدبلوماسية، حيث شكلت الدبلوماسية الفلسطينية حالة فريدة من نوعها كونها سابقة للدول، فقد مارست منظمة التحرير الفلسطينية العمل الدبلوماسي منذ سنوات بدايتها، وافتتحت المكاتب الدبلوماسية التي شكلت النواة الرئيسية لدعم الثورة الفلسطينية المعاصرة وحشد التأييد الدولي للمطالبة بالحقوق الوطنية بالاستقلال، وإقامة الدولة الفلسطينية.

وفي هذا الصدد عانت القضية الفلسطينية صعوبة في التعامل مع المستجدات والتغيرات التي طرأت بين الحين والأخر على القضية الفلسطينية، لاسيما التعامل مع التحديات والعراقيل التي تفتعلها وتثيرها الدبلوماسية الإسرائيلية، وبالرغم من ذلك إن ما يمكن ملاحظته في السنوات الأخيرة هو أن الدبلوماسية الفلسطينية قد وصلت لطريق مسدود في العديد من المحطات، حيث حاولت اجتيازه من خلال توظيف دبلوماسيتها الدولية قدر الإمكان، فقد تجسد ذلك بتحقيق نجاحات ملموسة في بعض الملفات المعقدة وإخفاقات في ملفات أخرى نتيجة موازين القوى وعدم القدرة على التأثير على كافة أطراف اللعبة الدولية[1].

وكون القضية الفلسطينية تعتبر من أكثر قضايا القرن تعقيداً وتخضع لموازين قوى وتفاعلات إقليمية ودولية، كان ينبغي أن تجسد الدبلوماسية الفلسطينية خصوصية محددة للتعامل مع الواقع، بغية مواكبة المصالح الوطنية بالعمل إقليمياً ودولياً مروراً بترتيب الأمور التي تتعلق بالقضية الفلسطينية والتعامل مع الأزمات المختلفة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني والأراضي الفلسطينية المحتلة بالإضافة إلى ما يعانيه فلسطيني الشتات.

حيث شكلت ولا تزال تشكل الثوابت الفلسطينية حجر زاوية في صياغة الرؤية الإستراتيجية الوطنية الهادفة إلى تحصيل الحقوق الفلسطينية أو ما أصبح يعرف لاحقاً بالثوابت الوطنية الفلسطينية، حيث اجتهد الفلسطينيون بين مصطلحي" **الشرعية** "

[1] علاء حسن محمد بدوان: **أثر الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الثوابت الوطنية (1991–2013)**، أطروحة لنيل درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأزهر، غزة، 2015/2014، ص:1.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

و" **المشروعية** " في عرض وتناول الحقوق الفلسطينية القائمة على الثوابت الوطنية في نضالها الدبلوماسي الذي أقر من خلاله على تأكيدات شديدة فيما يتعلق بالثوابت الغير قابلة للتصرف.

نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في حصد اعتراف ما يزيد 100 دولة، يوم أعلن الرئيس ياسر عرفات قيام دولة فلسطين من على أرض الجزائر في عام 1988م، وتعاقبت النجاحات بتطوير العلاقات مع الدول، وتنوعت مكاتب منظمة التحرير ما بين سفارات ومكاتب تمثيل، والانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية، وأقرت السلطة الوطنية الفلسطينية، بقانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني في عام 2005م، والذي ينظم عمل الوزارة وفقاً للمعاير الدولية.

وجاء اعتراف العالم بفلسطين، دولة (غير عضو مراقب) في الأمم المتحدة، في عام 2012م، إلى الانتقال فعلياً من كيان إلى دولة معترف بها على حدود حزيران من عام 1967م، وبهذا تمكنت الدبلوماسية الفلسطينية من تثبيت حدود الدولة الفلسطينية لتصبح دولة تحت الاحتلال، لا أراضي متنازع عليها كما جرى توصيفها من قبل " إسرائيل" والقانون الدولي[1]، في حين أن قبول انضمام فلسطين كدولة عضو في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة (اليونسكو)، والمحكمة الجنائية الدولية، يشكلان حاله من النجاح في طريق استمرار العمل للانضمام إلى باقي المنظمات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، أن النجاح الدبلوماسي الفلسطيني لهو انعكاس لتطور الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وبمرجعيتها الشرعية منظمة التحرير الفلسطينية.

المبحث الأول: الدبلوماسية الفلسطينية ما بين إنجازاتها ومعوقاتها وعلاقتها بالمنظمات الدولية.

بعد توجه السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، وتعثر الدبلوماسية الفلسطينية تحقيق أي أنجاز حقيقي على أرض الواقع واجهت الدبلوماسية الفلسطينية العديد من التحديات والعراقيل في سبيل الوصول إلى الأمم المتحدة بغية الحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية ، وبعد حصول دولة فلسطيني على عضو مراقب (غير عضو) في الأمم المتحدة، فتحت لها أفاق جديدة على المستوى الدولي، مما أتاح لها فرصة الانضمام إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وعليه كان لابد لنا من تجزئة هذا المبحث إلى مطلبين، (**المطلب الأول**)يتطرق إلى إنجازات ومعوقات الدبلوماسية الفلسطينية في ظل التحول الدبلوماسي من منظمة التحرير إلى السلطة الفلسطينية، أما فيما يخص (**المطلب الثاني**) يدور حول الدبلوماسية الفلسطينية وعلاقتها بالمنظمات الدولية.

المطلب الأول: إنجازات ومعوقات الدبلوماسية الفلسطينية في ظل التحول الدبلوماسي من منظمة التحرير إلى السلطة.

مرت القضية الفلسطينية بكل تشعباتها وتعقيداتها بظروف قهرية أفقدتها حضورها الإقليمي والدولي، وذلك نتيجة محددات داخلية وخارجية، كالتحديات التي واجهت منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، والانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، بالإضافة للدور الإسرائيلي في تأجيج تلك الصراعات، والعوامل الخارجية الإقليمية التي تمثلت في ثورات الربيع العربي، الأمر الذي وضع المشروع الوطني الفلسطيني في مأزق واضح وشكل تحدياً جديداً أمام العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وبناءً عليه ينبغي التطرق في هذا المطلب إلى إنجازات الدبلوماسية الفلسطينية في(**الفقرة الأولى**)، بالإضافة إلى ذلك معوقات الدبلوماسية الفلسطينية في(**الفقرة الثانية**).

[1] أسامة حمدان، **العلاقات الدولية لحركة حماس**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2014، ص9

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفقرة الأولى: إنجازات الدبلوماسية الفلسطينية.

حققت الدبلوماسية الفلسطينية عدة انجازات رغم العراقيل والتحديات التي واجهتها أبرزها أتفاق أوسلو ومنها:-

أولاً: إنجازات دبلوماسية القمة:

لقد حرص الرئيس " ياسر عرفات " على تنفيذ العديد من مهام العمل الدبلوماسي، فقد كان حاضراً في كافة الاتفاقيات التي تبعت اتفاق أوسلو، وركزت الدبلوماسية الفلسطينية على استمرار المفاوضات مع إسرائيل، والتي نتج عنها توقيع عدة اتفاقيات مكملة لاتفاق أوسلو، بالإضافة إلى ضمان التمويل اللازم لأنشطة مؤسسات السلطة الفلسطينية، كما وحرص على إقامة علاقات عربية وإسلامية، وعلاقات مع الدول الآسيوية والأفريقية، وسعى من أجل تشكيل تحالف عربي يقف أمام التعنت الإسرائيلي وتنصله من تنفيذ الاتفاقات.[1]

وفي عام 1996م. نشطت الاتصالات بين الفلسطينيين والأوربيين من أجل إنقاذ علمية السلام، وطلب الدخول في الوساطة، وتوج هذا النشاط بإعلان الاتحاد الأوروبي خلال انعقاد قمته في مدينة فلورنسيا الإيطالية في 22 يونيو في عام 1996م. على وجوب دعم السلام العادل والدائم فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.[2]

وبعد تولي " محمود عباس " رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد أعتمد المفاوضات مع إسرائيل كأساس للدبلوماسية الفلسطينية، ورفض رفضاً قاطعاً خيار المقاومة المسلحة، فالتزم بشروط خارطة الطريق، والاستمرار بالمفاوضات بدعم عربي، وتحت رعاية وأشراف الإدارة الأمريكية، وقد عمل الرئيس محمود عباس على حشد الدعم السياسي والمعنوي والمالي للقضية الفلسطينية، في الإطار الإقليمي العربي والإسلامي، من خلال المشاركة في القمم العربية، وزيارة الدول العربية والإسلامية، وتحديداً دوله الأردن ومصر التي أستمر التنسيق معها حول عملية السلام.[3]

ثانياً: الإنجازات الدبلوماسية لوزارة الخارجية:

لقد تشكلت وزارة الخارجية الفلسطينية منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية على العديد من الأهداف كان من أهمها الإسهام في بلورة السياسة الخارجية الفلسطينية والتخطيط لها، والعمل على ما يخدم المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني، وتمثيل فلسطين لدى الجهات الخارجية، وتنشيط العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وعرض القضية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني.[4]

---

[1] معن إدعيس و معين ألبرغوثي، **صلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بالمقارنة مع صلاحيات مجلس الوزراء والمجلس التشريعي في القانون الأساسي**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، فلسطين، 2006، ص48

[2] تقرير من إعداد قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947 – 2012**، بيروت، لبنان، 2012، ص 17.

[3] حسام محمود أحمد، **اثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية، اثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993 – 2014**، دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، فلسطين، غزة، 2016، ص74

[4] وزارة الخارجية والمغتربين، موقع الكتروني تمت زيارته بتاريخ 30\9\2023، الساعة 4 عصراً، للمزيد الاطلاع على التالي:
http://www.mofa.pna.ps/ar-jo/

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومن أهم انجازات وزارة الخارجية الحصول على الاعترافات بالدولة الفلسطينية المستقلة، وترسيخ الشخصية القانونية والدولية لها، وترؤس فلسطين لمجموعة[1]وانضمام دولة فلسطين إلى العديد من المنظمات الدولية، كما وخاضت الدبلوماسية الفلسطينية العديد من الصعاب للانضمام إلى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، كما وقامت وزارة الخارجية الفلسطينية بفتح تحقيق رسمي بجرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني ووطنه، وانتهاكاته للقانون الدولي والقرارات الأممية.[2]

ثالثاً: إنجازات الدبلوماسية البرلمانية:

أن أبرز ما أفرزته انتخابات عام 1996م هو تشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث قامت العديد من دول العالم، والمنظمات الدولية بإرسال وفود لزيارة أراضي السلطة الفلسطينية، وذلك من جانب الدعم للسلطة الفلسطينية وتعزيز مكانه المجلس التشريعي كمجلس فلسطيني يعبر عن إرادة وطموحات الشعب الفلسطيني، وقد أستثمر المجلس الاهتمام الدولي لتأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني، وإبراز الموقف الإسرائيلي المتنكر للاتفاقيات ألموقعه، وتوضيح الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، والتوسع الاستيطاني الغير شرعي وفق القانون الدولي.[3]

حرص المجلس التشريعي الفلسطيني على التركيز على العلاقات الأوروبية وذلك في سبيل الحفاظ على التأيد الأوروبي للمواقف الفلسطينية، وقد كان الموقف الأوروبي تجاه قضية الاستيطان واضح، وهو ما دفع بالمبعوث الأوروبي لعملية السلام " ميغل موراتينوس "، خلال لقائه أعضاء اللجنة السياسية في المجلس للقول بأن المستوطنات غير شرعية، وتمثل عقبة في طريق السلام، وأن إنشاء مستوطنات جديدة يعتبر تصعيداً من الطرف الإسرائيلي.[4]

وفي أطار العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، عمل المجلس التشريعي على تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الكونغرس الأمريكي الذي كان محط اهتمام الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية، إذ قام وفد يمثل المجلس التشريعي بزيارة الكونغرس الأمريكي عام 1998م حاول من خلال هذه الزيارة بدء حوار معمق حول القضية الفلسطينية والتأثير على السياسة الأمريكية، على اعتبار أن هذه الزيارة تمثل اعترافاً من الكونغرس الأمريكي بالمجلس التشريعي كبرلمان يتمتع بالمصداقية.[5]

وفي هذا الصدد حاول القانون الدبلوماسي معالجة العديد من الثغرات والمشاكل، التي تعاني منها الدبلوماسية الفلسطينية، حيث نظم القانون العاملين بالسلك الدبلوماسي الصادر عام 2005[6]عمل البعثات الدبلوماسية الخاصة والقناصل، كما نجد أن القانون الدبلوماسي الفلسطيني قد نظام العمل، والاختيار الأنسب والإدارة الأفضل للعاملين في المجال الدبلوماسي، إلا أن القانون

---

[1] تأسست مجموعة (77 إضافة إلى الصين) في 15 يونيو 1964م، كمنظمة حكومية دولية، وهي عبارة عن تحالف يضم عدداً من الدول النامية بهدف الدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضائها، وتعزيز قدراتهم التفاوضية على القضايا الاقتصادية الدولية الرئيسية داخل المنظمات الدولية وأهمها الأمم المتحدة.

[2] وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، مرجع سابق، تمت زيارته بتاريخ 30\9\2023، الساعة 7 مساءً.

[3] أحمد قريع، **الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية (تجربتي في رئاسة أول مجلس تشريعي فلسطيني)**،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،2006، ص155.

[4] رمزي منصور، **الدبلوماسية الفلسطينية بالأمم المتحدة**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2021،ص 45.

[5] صالح عمر سرور، **الدبلوماسية الفلسطينية تجاه القوى المؤثرة في عملية السلام منذ أوسلو**، رسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا جامعة بير زيت ، فلسطين، 2002-2003، ص108.

[6] مقام موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية، موقع الكتروني تمت زيارته بتاريخ 2\10\2023، الساعة 10 صباحاً، للمزيد الاطلاع على التالي: *https://maqam.najah.edu/legislation/124/item/5868/* .

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الدبلوماسي قد أوجد مشكلة حيث عزز دور السلطة الوطنية الفلسطينية في العمل الدبلوماسي على حساب مؤسسات منظمة التحرير الفلسطيني، وذلك رغم أشارة مقدمة القانون الدبلوماسي إلى أهمية تكامل الأداء الدبلوماسي بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لذا شكل 25 يناير من عام 2006م أهم مراحل المجلس التشريعي الفلسطيني حيث عقدت الانتخابات التشريعية الثانية، التي أفرزت فوز حركة حماس وحصولها على الأغلبية في مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، وكانت بداية لظهور مشاكل حقيقة في علاقات أعضاء البرلمان والحكومة المشكلة من قبل حركة حماس، ودول العالم والدول العربية، فقد أصرت الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة اعتراف حركة حماس باتفاق أسلو كمرجعية أساسية، والموافقة على التعامل مع الإدارة الأمريكية والطرف الإسرائيلي، إلا أن حركة حماس رفضت هذه الشروط، الأمر الذي أدى إلى مقاطعة حكومتها من قبل العديد من دول العالم والتضييق على السلطة الفلسطينية.

ورغم ذلك فقد استطاعت الدبلوماسية البرلمانية أن تحقق نجاحات دبلوماسية تمثلت، في المشاركة في المؤتمرات الخارجية التي كان من أهمها، مؤتمر المنتدى العالمي للبرلمان الإسلامي في ماليزيا، والمؤتمر المؤتمر الدولي لنصرة الأسير الفلسطيني في المغرب، ومؤتمر مؤسسة القدس الدولية، وعلى صعيد الدعم الدولي والعربي للحكومة في قطاع غزة تم استقبال العديد من الوفود، وعمل علاقات خارجية واسعة كان من أبرزها زيارة وزير العدل الأمريكي السابق كلارك، وممثلة الصليب الأحمر في القدس وغيرها.[1]

الفقرة الثانية: معوقات الدبلوماسية الفلسطينية:

واجه العمل الدبلوماسي الفلسطيني منذ نشأة السلطة الوطنية العديد من العقبات سواء كانت داخلية تمثلت بالخلافات حول الصلاحيات الدبلوماسية للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، أو الانقسام الفلسطيني وما تبعه من آثار على الساحة الفلسطينية، أو كفاءات العاملين في السلك الدبلوماسي، هذا بالإضافة إلى المعوقات الخارجية التي تمثلت في الهيمنة الأمريكية، وتراجع المساندة العربية، وشروط التمويل للسلطة الفلسطينية، وبالتالي فأن اتفاق أوسلو وما افرزه من تبعات أدت إلى تقيد عمل الدبلوماسية وعدم القدرة على تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني.

أولا: المعوقات الداخلية:

1- الخلافات بين صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية:

أدى أتفاق أوسلو وما نتج عنه من تبعات، وبداية تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تضارب الصلاحيات وتعدد المرجعيات في العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وغياب برنامج وخطة واضحة للعمل الدبلوماسي، وقد شهدت هذه المرحلة بتراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية في العمل السياسي والتمثيلي، في مقابل بروز دور السلطة الفلسطينية التي شكلت مرحله جديدة للقضية الفلسطينية وقادت مرحله جديدة وفق أسس اتفاقية أوسلو.[2]

وعلى الرغم من الازدواجية في المؤسسات والتمثيل ما بين السلطة ومنظمة التحرير، إلا أن الرئيس ياسر عرفات عندما ترأس أول حكومة فلسطينية في عام 1996م. كان قد حرص على أن يكون على رأس الفريق المفاوض مع إسرائيل شخص من منظمة

[1] عبد القادر شعبان أبو النور، **واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها (2006 – 2013)**، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2016، ص82.

[2] رمزي منصور، **الدبلوماسية الفلسطينية بالأمم المتحدة**، مرجع سابق، ص 62.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التحرير، كما وسعى أيضاً على إبقاء بعض مؤسسات المنظمة في الخارج مثل الدائرة السياسية، الأمر الذي يؤكد على أهمية تصدير صورة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة المختصة بممارسة النشاط الدبلوماسي وكجهة ممثلة عن الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يعكس أهمية منظمة التحرير والتشبث بها، ألا أنه وفي عام 2003م، وبعد تشكيل وزارة الخارجية الفلسطينية، وإقرار القانون الدبلوماسي في عام 2005م، فقد أصبحت وزارة الخارجية الفلسطينية تشكل المرجعية الأولى في العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

أن سيطرة وزارة الخارجية الفلسطينية على العمل الدبلوماسي الفلسطيني أثر على عمل الدبلوماسيين العاملين في السفارات والتابعين للدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أصبحوا مطرين للعمل وفق اتفاقيات أوسلو وما أفرزته، الأمر الذي أدى إلى تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وأصبحت المنظمة غير قادرة على وضع الرؤية المناسبة لها لمجابهة الاحتلال، تحت مظلة المفاوضات.[1]

وبهذا نستنتج أن السلطة الوطنية ومن خلال وزارة الخارجية أصبحت تقود العمل الدبلوماسي بشكل كامل، في مقابل تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية على عكس ما جاء في القانون الدبلوماسي الفلسطيني على اعتبار أن السلطة الوطنية هي جهاز من أجهزة منظمة التحرير، الأمر الذي أدى إلى تشتيت العمل والتمثيل الدبلوماسي.

2- الانقسام السياسي الفلسطيني:

بدأت بوادر ظهور الانقسام الفلسطيني منذ توقيع أتفاق أوسلو عام 1993م، حيث عارضت الاتفاق العديد من الفصائل الوطنية والإسلامية، وكان من أبرزها حركة حماس التي سعت إلى إسقاط الاتفاق عبر العمليات العسكرية ضد أهداف إسرائيلية، وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية " الأقصى" في 28 سبتمبر 2000م، برزت حركة حماس من خلال عملياتها المقاومة ضد إسرائيل، الأمر الذي زاد من شعبيتها وزيادة تأثيرها في الشارع الفلسطيني.[2]

أن سيطرة حركة فتح على مؤسسات السلطة منذ الانتخابات التشريعية الأولى في عام 1996م، واستفرادها بالقرار السياسي الفلسطيني، في مقابل فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م، أدى إلى إفراز مرحلة جديدة من العمل السياسي الفلسطيني قائم على برنامجين مختلفين ومتعارضين، وهما برنامج حماس وآخر لمنظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الصدامات المسلحة بين فتح وحماس، والتي أدت إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 14 يونيو 2007م، بعد فشل حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت على أثر أتفاق مكة في 8 فبراير 2007م قام الرئيس محمود عباس في الرابع عشر من حزيران بإعلان حالة الطوارئ، وإقالة رئيس حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، وتكليف سلام فياض بتشكيل حكومة تسيير أعمال للسلطة الفلسطينية.[3]

---

[1] حسام محمود محمد أحمد، **اثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية (1993 – 2014)**، مرجع سابق، ص80.

[2] كفاح حرب محمد عوده، **أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني (استراتيجيا وتكتيكيا)**، رسالة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009، ص: 160-171.

[3] لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، موقع الكتروني تمت زيارته 4\10\2023، الساعة 2 صباحاً، للمزيد الإطلاع على التالي:
.https://www.elections.ps/tabid/672/language/ar-PS/Default.aspx

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبالنظر إلى التمثيل الدبلوماسي بين حركتي فتح وحماس، فقد كانت الدائرة السياسية لمنظمة التحرير هي التي تتولى العلاقات الخارجية والإشراف على السفارات، وعندما تم إنشاء وزارة الخارجية في السلطة الفلسطينية في عام 2003، وقع خلاف حول التمثيل الدبلوماسي ومتابعة السفرات، وبعد ما حققت حماس الفوز بالانتخابات التشريعية في عام 2007م، وقد طالبت حركة حماس بحصة واسعة لها في المحافظات، أو السفارات الفلسطينية بالخارج، لأن الانتخابات قد عززت من قوة ونفوذ حركة حماس[1].

ويمكن القول أن الانقسام الفلسطيني قد اوجد واقعاً سياسياً معقداً، وجعل مستقبل العمل الدبلوماسي الفلسطيني مجهولاً في ظل غياب الوحدة الوطنية، فالانقسام شكل مرحلة جديدة على صعيد العلاقات الفلسطينية الداخلية، والعربية، والإقليمية، والدولية، حيث أتسمت هذه العلاقات بالتناقض ما بين مشروع منظمة التحرير القائم الذي يتعاطى مع القضية الفلسطينية بشكل سلمي وعن طريق المفاوضات، وبين مشروع حماس الذي يتعاطى مع القضية عبر المقاومة المسلحة، ورفض التعاطي مع الشروط الدولية، والاعتراف بإسرائيل.

3- غياب برنامج سياسي يشكل الإجماع الوطني:

شكلت حالة التناقض بين برنامج منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني، وبين برنامج السلطة الفلسطينية الذي يعبر عن مرحله بناء دولة، انعكسا سلبا على العمل الدبلوماسي الفلسطيني، حيث خرجت القضية الفلسطينية من قضيه شعب قابع تحت الاحتلال إلى قضه خلاف بين الفلسطيني والإسرائيليين تتعلق بالحدود.

4- الاعتماد على المفاوضات كخيار وحيد لحل القضية الفلسطينية:

استمرت السلطة الوطنية الفلسطينية على المراهنة على خيار المفاوضات المستمر مع إسرائيل منذ توقيع اتفاقية أوسلو وحتى اليوم، في حين أنه لم يتم تحقيق أي أنجاز سياسي على أرض الواقع، وبعكس ذلك فقد أستمر الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليقضي على خيار حل الدولتين.

لقد تم اختزال الدبلوماسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو بالمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، إذ أصبحت هي الحل بالنسبة للقضية الفلسطينية، وقد وجدت هذه المفاوضات مشاكل بنيوية لكونها اعتمدت على المفاوضات الثنائية دون تدخل دولي، واقتصرت الرعاية الدولية على الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى هي لا تدخل بشكل رسمي وفعلي، فيما استثنيت الأمم المتحدة، ومرجعية قراراتها.[2]

كما أن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية تلتزم ببنود أتفاق أوسلو كإطار لحل القضية الفلسطينية، إلا أنها لا يمكن أن تحقق الأهداف دون اللجوء إلى أدوات ضغط جديدة، خاصة وأن إسرائيل تضغط على السلطة الفلسطينية من خلال سياستها الاستيطانية والحصار المالي لمؤسسات السلطة، وعلى الرغم من أعلان الرئيس محمود عباس عن رفضه القاطع لخيار المقاومة المسلحة، وتمسكة بالمقاومة السلمية، وخيار المفاوضات والتي يمكن أن تلعب بها الدبلوماسية الشعبية دوراً بارزاً، إلا أنه لا توجد لدى القيادة الفلسطينية إستراتيجية متكاملة للدبلوماسية الشعبية، ووجود دعم حقيقي لها، ومن الطرق الدبلوماسية الشعبية التي

---

[1] محمود أبو صوي، **الوضع الفلسطيني على ضوء أحكام القانون الدبلوماسي الدولي**، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، سلسلة أوراق عمل جامعة بير زيت، فلسطين، 2011، ص:15.

[2] المشروع الوطني الفلسطيني واقع وتطلعات، كلمات المؤتمر السنوي الذي نظمه مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي بالتعاون مع عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، 2013، ص72

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

من الممكن أن يكون لها دور فعال في زيادة الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية، مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، ومقاومة جدار الفصل العنصري، وفضح الممارسات الإسرائيلية غير القانونية، إلا أن ذلك يتطلب وجود برنامج عمل، وأهداف واضحة، وتكون كافة المؤسسات الدبلوماسية الفلسطينية قائمة على تنفيذه.[1]

ثانياً: المعوقات الخارجية:

1- تراجع الدعم والمساندة العربية للقضية الفلسطينية:

شهدت الدول العربية منذ بداية عام 2011م، العديد من الثورات التي سميت " **بالربيع العربي** "، والتي كانت تهدف إلى تغير الهيكلة السياسية والأنظمة للدول العربية، وشهدت الدول العربية أزمات داخلية على المستوى السياسي، العسكري، الاقتصادي، البنيوي، والاجتماعي.

وانعكس هذا الضعف الذي أثر على الدول العربية على الموقف الفلسطيني، وقدرته على الاستفادة من المساندة العربية في المفاوضات مع الإسرائيليين، وهو ما أنعكس إلى اختلال ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل بشكل غير مسبوق، فقد شكل خروج حزب الله من معادلة المقاومة، وتوتر الأوضاع الأمنية والسياسية في مصر، والعراق، وليبيا، ولبنان، وتونس، واليمن فلم تعد أي دولة عربية قادرة على تهديد إسرائيل.[2]

كما وشكلت الحروب الطائفية في الدول العربية، وظهور التنظيمات الإرهابية داخل الدول العربية وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية " داعش "، والتي أثرت أفعالها الإرهابية سلباً على القضية الفلسطينية، فأصبحت الدبلوماسية الفلسطينية عاجزة نتيجة الصورة السلبية التي صدرها تنظيم الدولة الإسلامية " داعش "، حيث استغلت الدبلوماسية الإسرائيلية تلك الممارسات لمواجهة الفلسطينيين في المحافل الدولية ومقارنتها بالأعمال المقاومة وخاصة في ظل أتباع وسائل الأعلام الغربية لتصدير صورة نمطية سلبية عن المسلمين، وإظهارهم بصور إرهابيين ومخربين.[3]

كما وسبب الربيع العربي تراجع الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية، وخاصة بعد أن أصبح لكل دولة عربية همومها من مشاكل أمنية وسياسية، واقتصادية، حيث أصبحت بنية الدول ووحدتها مهددة، وبالتالي تراجعت المساندة العربية الرسمية، وغير الرسمية للقضية الفلسطينية، وهكذا فقد همش الربيع العربي القضية العربية وأزالها من المشهد العربي لتتراجع أهميتها من أولويات المواطن العربي، كما لم يصبح هناك عمق عربي داعم للقضية الفلسطينية.

2- المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية:

لقد أعتمد السلطة الفلسطينية منذ نشأتها على المساعدات الخارجية بشكل كبير في تمويل نشاطاتها، وموازنتها، وبرامجها التنموية، لكن هذه المساعدات والتمويل لمؤسسات الدولة أعطت القوى الخارجية الممولة لتدخل والضغط على السلطة من أجل

---

[1] حسام محمود محمد أحمد، **اثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية (1993 – 2014)**، مرجع سابق، ص86.

[2] أحمد أبو خريص، **التحول الإستراتيجي لحلف الناتو بعد الحرب الباردة**، مجالات الدراسات العسكرية والأمنية والإستراتيجية الوطنية، الإقليمية والدولية، المجلد الأول، العدد الثاني، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2018، ص87

[3] أحمد أبو خريص، المرجع نفسه، ص 90,

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إتباع توجهات، وتنفيذ سياسات متوافقة مع توجهات ورؤية الدول الداعمة، فقد شكل الدعم المالي الذي يقدم إلى السلطة الفلسطينية وفق أتفاق أوسلو عامل ضغط وابتزاز للقرار السياسي الفلسطيني المستقل.[1]

وقيام إسرائيل أيضاً بقطع تحويلات عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية أو ما يطلق عليها " أموال المقاصة"، كأجراء عقابي تتخذه إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية بحجه أن السلطة تقوم بدفع أجور للأسرى الفلسطيني وتقوم بتحويل الأموال لمنفذي العمليات الفدائية، وقد أدت هذه الاقتطاعات إلى حصول عجز مالي في ميزانية السلطة الوطنية، كما ألزمت هذه الاقتطاعات السلطة بالنهج التفاوضي دون أي نتائج حقيقة على أرض الواقع.

كما وكان هنالك أيضاً تهديد من الولا يات المتحدة الأمريكية لمنظمة اليونسكو بوقف التمويل عنها نتيجة قبول المنظمة دولة فلسطين عضواً فيها، حيث أعتبر المتحدث باسم الرئاسة الأمريكية " جاري كارني " أن التصويت على انضمام السلطة إلى اليونسكو يؤتي نتائج عكسية حيال هدف المجتمع الدولي التوصل إلى سلام شام، وعادل، ودائم في الشرق الأوسط، كما وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية " فيكتوريا نولاند"، في عام 2011م، أن الولا يات المتحدة ليس لديها خيار سوى وقف التمويل بسب قانون أمريكي صدر في التسعينات، وأن واشنطن لن تمضي قدماً في تقديم 60 مليون دولار كانت تعتزم منحها للسلطة، واستمرت هذه السياسة في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بوقف التمويل لمؤسسات السلطة الفلسطينية بعد تمريره قانون بدعوى مواجهه الإرهاب، وقد كان الهدف الفعلي من هذا الضغط هو لإجبار المسئولين الفلسطينيين إلى الرجوع إلى طاولة المفاوضات مع الإسرائيليين إعادة التواصل مع البيت الأبيض قبل الإعلان عن الخطة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط.[2]

3- النظام الدولي والهيمنة الأمريكية:

أن طبيعة الصراع العربي – الإسرائيلي وما شكله من أهمية وأولية على الساحة الدولية، جعلته يتأثر بطبيعة التغيرات الحاصلة على مستوى النظام الدولي والساحة الدولية ويتأثر بتأثيراتها، وترجع تلك الأهمية بسبب أهمية منطقة الشرق الأوسط لدول الكبرى وبخاصة الولا يات المتحدة الأمريكية، ومكانة دولة إسرائيل بالنسبة للإدارة الأمريكية.

وقد عملت الإدارة الأمريكية على ضمان بقاء وحماية أمن إسرائيل وجعلتها في مقدمة سياساتها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فهناك ثوابت وقوانين متداولة في السياسة الأمريكية لا يمكن أن تتغير مهما كان انتماء الرئيس الذي يحكم البيت الأبيض،كما وتربط إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية علاقات وثيقة وخاصة وتعتبر حليف استراتيجي لها في المنطقة، فقد سعت جاهده للحفاظ على وجود دولة إسرائيل في المنطقة وعدم قبلوها بتنازل عن أي مكاسب حققتها إسرائيل منذ عام 1948م، ومروراً بعام 1967م، على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية.[3]

---

[1] أنغام سمير عبد الرحمن محمد، **القرار السياسي الفلسطيني في ظل الدعم الخارجي للموازنة العامة**، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017،ص16.

[2] يولاند نيل، **إدارة ترامب توقف كل المعونات الأمريكية للفلسطينيين بالضفة الغربية المحتلة وغزة**،مقال أخباري منشور بي بي سي نيوز، القدس، فلسطين، 2019، موقع أخباري الكتروني، تاريخ الزيارة 5\10\2023، ساعة الزيارة 9 صباحاً، للمزيد الاطلاع على التالي:
.https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47099861

[3] رمزي منصور، **الدبلوماسية الفلسطينية بالأمم المتحدة**، مرجع سابق، ص69

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات بخصوص القضية الفلسطينية، وبالرغم من أن هذه القرارات، وظفت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها الدبلوماسية لصالح إسرائيل وحمايتها من القرارات التي صدرت ضدها فيما يتعلق بمسألة السلام، كما واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض "الفيتو"، من اجل حماية إسرائيل من القرارات الأممية والعقوبات المحتملة.[1]

وقد شكل قرار اعتراف ترامب من واشنطن في 6 ديسمبر 2017م، بأن القدس عاصمة إسرائيل، يظهر عمق العلاقة التي تربط بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، على الرغم من أن هذا القرار يخالف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، كما وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية استخدام المساعدات للدول الضعيفة كورقة ضغط عليها، من اجل تحقيق أهداف ومصالح إسرائيل في الأمم المتحدة.[2]

المطلب الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية في أطار الأمم المتحدة.

لعب العمل الدبلوماسي الفلسطيني دوراً مهماً لحصول دولة فلسطين على عضوية بصفة مراقب في الأمم المتحدة، مما أتاح فرصة لرفع مكانتها القانونية، وتحولها من كيان إلى دولة تحت الاحتلال، وشكل هذا الاعتراف اعترافا أممياً واضحاً على أن أرض دولة فلسطين محتلة منذ عام 1967م، وليست أرض متنازعاً عليها، ليتطور العمل الدبلوماسي الفلسطيني بإتاحة الفرصة للانضمام للاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية، مما يساهم في تعزيز مكانتها الدبلوماسية والقانونية والسياسية على المستوى الدولي، وبناءً على ما سبق أن أشرنا إليه فإنا قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فقرتين، (**الفقرة الأولى**) توضح الاعتراف بدولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة، أما (**الفقرة الثانية**) تتناول الدبلوماسية الفلسطينية وطبيعة علاقتها بالمنظمات الدولية.

الفقرة الأولى: الاعتراف بفلسطين دولة مراقب (غير عضو) في الأمم المتحدة.

تعد منظمة الأمم المتحدة من أهم المنظمات الدولية التي تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1945م، وكان الهدف من تأسيسها أحلال السلم والأمن الدوليين، حيث يختلف نظام العضوية في منظمة الأمم المتحدة عن باقي المنظمات الدولية الأخرى، بحيث تنقسم العضوية إلى نوعين وهما: العضوية الأصلية وهي للدول التي شاركت في مؤتمر الأمم المتحدة سان فرانسيسكو، والعضوية بالانضمام وهي متاحة لجميع الدول وفقاً لعدد من الشروط الواجب توفرها في الدولة التي تقدم طلب الانضمام والشرط كالأتي:

أولاً:أن يكون طلب الانضمام دولة.

ثانياً:أن تكون الدولة الراغبة بالانضمام محبه للسلام.

ثالثاً:أن تتقبل بالتزامات الواردة في ميثاق التأسيس.

رابعاً:أن تقدم الدولة طلب الانضمام.

خامساً:توصية مجلس الأمن بقول عضوية الدولة.

---

[1] محمد هشام محمد إسماعيل، **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009**، سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، قطر، 2011، ص28.

[2] رمزي منصور، **الدبلوماسية الفلسطينية بالأمم المتحدة**، مرجع سابق ، ص70.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

سادساً:قبول الدولة بقرار الجمعية العامة.[1]

وبالنظر إلى هذه الشروط ، يمكن القول أن فلسطين استوفت الشروط والمعايير المطلوبة لإقامة دولة مستقلة حسب ما هو راسخ في الفقه التقليدي، ووفق معاهدة "مونتفيديو"، بين الدول الأمريكية التي وقعت في 26 ديسمبر عام 1923م، والذي تقضي لقيام الدولة ضرورة وجود شعب دائم يعيش على إقليم محدد وحكومة قادرة على إنشاء قواعد قانونية، والالتزام مع الكيانات المتماثلة لها.

وبعد تأسيس منظمة التحرير كانت التحرك الدبلوماسي الأكبر تجاه الأمم المتحدة في عام 1974م، حيث عملت الدبلوماسية بشكل فعال على الساحة العربية والدولية، لمطالبه الدول العربية والصديقة مساعدة المنظمة في الدخول إلى الأمم المتحدة والاشتراك في اجتماعاتها المخصصة لبحث القضية الفلسطينية، وقد كانت بداية التحرك الدبلوماسي تجاه المنظمة في 4 أكتوبر من عام 1974م، عندما قرر المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو دعوة منظمة التحرير لإرسال مراقبين عنها للمشاركة في الجلسة القادمة للمؤتمر الذي يبدأ أعماله في 17 أكتوبر من ذات عام.[2]

وحققت الدبلوماسية الفلسطينية انجازا كبيراً في 14 أكتوبر 1974م، عندما صوتت الجمعية العامة على قرار يدعو منظمة التحرير إلى الحضور في مناقشات القضية الفلسطينية، حيث دعت الجمعية العامة بناءً على قرارها رقم (3210) منظمة التحرير الفلسطينية، إلى الاشتراك في مداولاتها بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة، كما واستمرت الدبلوماسية الفلسطينية بالعمل باتجاه الأمم المتحدة حتى استطاعت الحصول على قراران مهمين وكان ذلك في شهر نوفمبر من عام 1974م، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (3236) والذي أكد من جديد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في فلسطين، مشددة على إن أعمال هذه الحقوق أمر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين، والقرار رقم (3237) الذي دعت فيه الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك بصفة مراقب في دوراتها وأعمالها، وفي جميع المؤتمرات الدولية التي تعقد برعايتها.

وفي ظل الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية داخل هيئة الأمم المتحدة من خلال الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، وقبلوها عضواً مراقباً في الجمعية العامة، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة والعودة إلى أرضيه، واصلت الدبلوماسية الفلسطينية تحركاتها مع الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول العربية والصديقة، وقد أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (3375) الذي دعت فيه منظمة التحرير للاشتراك في جميع الجهود والمناقشات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط التي تعقد في إطار المنظمات الدولية، وذلك على قد المساواة مع الإطراف الأخرى.

وبعد توقيع اتفاقية أوسلو وما تضمنته من تنازلات، وبانتهاء المرحلة الانتقالية دون التوصل إلى أتفاق نهائي، وما تبعه من فراغ قانوني، سعت السلطة الوطنية إلى إعلان قيام الدولة، وكسب الاعتراف الدولي بها بهدف الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وفي هذا الإطار قام الرئيس ياسر عرفات بجولة إلى عواصم العالم لحشد التأييد.[3]

---

[1] ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الثاني، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، تاريخ الزيارة 5\10\2023، الساعة 2 ظهراً، للمزيد الاطلاع على التالي: *https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text*.

[2] طلال أبو عفيفة،**الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية(1897 – 1997)**،القدس، فلسطين، 1998 ، ص: 211

[3] سليمان مهدي محمد حميد، **إشكاليات وتداعيات التحول الدبلوماسي من منظمة التحرير إلى السلطة الفلسطينية (1994 – 2018)**، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2018، ص109.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وأيقن الرئيس محمود عباس عندما تولى رئاسة السلطة الفلسطينية في عام 2005م، بأن الحل الوحيد القابل للتطبيق هو حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران\ يونيو 1967م، وبالتالي فأن الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، يشكل حماية لخيار حل الدولتين في ظل توافق دولي على دعم حل الدولتين وعلى أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، كما نصت على ذلك خطة خارطة الطريق، وقرارات الشرعية الدولية. [1]

وتوجهه العمل الدبلوماسي في 23 سبتمبر 2011م، بطلب من أعضاء مجلس الأمن الدولي بالتصويت لصالح طلب عضوية كاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة فيما عرف آنذاك" باستحقاق أيلول"، وأستطاع الرئيس محمود عباس تجاوز كل الضغوط الدولية التي واجهها لمنعه من تقديم طلب العضوية الكاملة، في مقابل تأكيده على أن الطرف الفلسطيني مستعد للعودة للمفاوضات بعد وقف شامل للاستيطان، ووضع سقف زمني محدد وثابت لذلك، وتأكيده على ضرورة البت في طلب العضوية.[2]

وفي هذا الإطار يشير ناصر القدوة أن التحرك الدبلوماسي أتسم بكثير من عدم الوضوح، والتردد، وهو ما قلص القدرة على تعبئة كافية لدعم الطلب الفلسطيني سواء على الصعيد المحلي أو الصعيد الدولي، والمسألة الأهم والتي تتصل بالموضوع الأساسي هو نقطة التحول المركزية التي تتمثل في تثبيت وجود دولة فلسطين في منظمة الأمم المتحدة وليس الظفر بالعضوية في المنظمة الدولية.[3]

وقد واجهه الطلب الفلسطيني بإجراءات إسرائيلية وأمريكية، من خلال الضغط على العديد من الدول لمعارضة أو الامتناع عن التصويت، ومارست الإدارة الأمريكية بالضغط على القيادة الفلسطينية للتخلي عن خططها والعودة إلى المفاوضات، فقد أقر الكونغرس الأمريكي مشروع قانون يندد بالمبادرة ودعا إدارة الرئيس " باراك أوباما " إلى استخدام حق النقض " الفيتو " ضد أي قرار يعترف بالدولة فلسطين خارج أطار أي أتفاق يتفاوض بشأنه الطرفان، فيما أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي تهديد بسحب المعونة من الضفة الغربية، وقدم مشروع قانون أخر للكونغرس يقترح وقف تمويل حكومة الولايات المتحدة لأي كيان من كيانات الأمم المتحدة التي تدعم منح فلسطين وضعاً عالياً، وقد تم رفض طلب العضوية لدولة فلسطين لأنها لم تستطع الحصول على عدد الأصوات الكافية.[4]

وفي سبتمبر من عام 2012م، قررت فلسطين في محاولة رفع مستوى وضعها من كيان مراقب إلى دولة مراقب غير عضو، وفي 27 نوفمبر من نفس العام أعلن أن الطلب قد قدم رسمياً، وأنه سيطرح للتصويت في الجمعية العامة في 29 نوفمبر 2012م، من اجل منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المرقب، وتناول الطلب الفلسطيني المقدم إلى الجمعية العامية للأمم المتحدة

---

[1] صائب عريقات، استحقاقات أيلول سيكون البداية ويمكن أن يتكرر يومياً، صحيفة الرأي الكترونية، تاريخ النشر 2011، تاريخ الزيارة 6\10\2023، الساعة 10 صباحاً، للمزيد الإطلاع على التالي:

https://alrai.com/article/473610/

[2] صدام إبراهيم سحويل، **مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية**، رسالة لنيل درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، غزة، 2014، ص116

[3] ناصر القدوة، **مسألة الدولة الفلسطينية والأمم المتحدة**، بحث مقدم في المؤلف الجماعي حول الكتاب السنوي 9، مؤسسة ياسر عرفات، رام الله، فلسطين، 2012، ص39

[4] صدام إبراهيم سحويل، **مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية**،مرجع سابق، ص118

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والمعنون بمكانة فلسطين في الأم المتحدة، التأكيد على مجموعة من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعلى تحقيق مبدأ الحقوق المتساوية[1].

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 67 بتاريخ 29 نوفمبر 2012م، قرارها رقم 19\67 والمعنون باسم مركز فلسطين في الأمم المتحدة والذي تضمن العديد من القرارات أهمها القرار التاريخي بمنح فلسطين مركز الدولة غير العضو، لها صفة مراقب في الأمم المتحدة، دون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية ودورها في الأمم المتحدة، بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات ذات الصلة بالموضوع وبالممارسة المعمول.[2]

ويعد حصول فلسطين على عضوية دولة مراقب خطوة مهمة من أجل الحصول على الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية، كما ويسهم في إعادة القضية الفلسطينية إلى دائرة اهتمام المجتمع الدولي، بالإضافة إلى فتح المجال أمامها للانضمام إلى منظمات دولية جديدة في طريقها من اجل الحصول على الاعتراف النهائي[3]، وتحقيق الحقوق الفلسطينية، ومحاسبة إسرائيل دولياً على انتهاكاتها المستمرة بحق الشعب الفلسطيني، وهو ما يعد نجاحاً دبلوماسياً".[4]

وبشكل عام يمكن القول أن الدبلوماسية الفلسطينية قد حققت انجازا كبيراً على مستوى الساحة الدولية، في الحصول على الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، ومنحها دولة غير عضو مراقب، حيث أعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الأحداث الدولية، وقد مكن قرارا الجمعية فلسطين للانضمام إلى المعاهدات والمنظمات الدولة.

الفقرة الثانية: تبعات حصول فلسطين على دولة غير عضو مراقب:

أتاح قرار الجمعية العامة رقم 19\67، الذي منح فلسطين دولة غير عضو في المنظمة الدولية بصفة مراقب، لدولة فلسطين آفاق جديدة على المستوى الدولي، والانضمام إلى العديد من الاتفاقات الدولية، واللجوء إلى المنظمات الدولية للمطالبة بحقوق الفلسطينيين، وتقديم شكوى للجهات المختصة بالانتهاكات الإسرائيلية المستمرة.

أولاً:منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) :

تأسست منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة " اليونسكو" في عام 1945م، وتتألف من 194 دولة عضوا، وتمثل رسالة اليونسكو على إيجاد الشروط الملائمة لإطلاق حوار بين الحضارات والثقافات بين الشعوب، على أساس احترام القيم المشتركة.[5]

---

[1] ياسر علاونة، **الاستحقاقات القانونية المترتبة على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة**، سلسلة تقارير قانونية رقم (79) ، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ديوان المظالم، رام الله، فلسطين، 2013، ص12-13

[2] صدام إبراهيم سحويل، **مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية**، مرجع سابق، ص120

[3] هيلاري كلينتون: منح فلسطين صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة مؤسف وغير مجدي، الموقع الإخباري (RT) نيوز، روسيا، تاريخ النشر 2012\11\29، تاريخ الزيارة 2023\10\6، الساعة 11 مساءً، للمزيد الإطلاع على التالي:
https://arabic.rt.com/news/601172/

[4] فلسطين دولة مراقب بالأمم المتحدة، موقع الجزيرة نت الإخباري، تاريخ النشر 2012\11\30، تاريخ الزيارة 2023\10\6، الساعة 11 مساءً، للمزيد الاطلاع على التالي:
https://www.aljazeera.net/news/2012/11/30/.

[5] الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافية (اليونسكو)، تاريخ الزيارة 2023\10\7، الساعة 1 صباحاً، للمزيد الاطلاع على التالي:
https://www.unesco.org/ar/brief.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وينظر الفلسطينيون إلى المنظمة على أنها محفل دولي مهم لتطبيق القانون الدولي فيما يتعلق بالممارسات الإسرائيلية غير القانونية، والتي تستهدف التراث الثقافي والحضاري الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، وتعد اليونسكو أول منظمة دولية سعى الفلسطينيون للانضمام لها كعضو كامل العضوية، وتم قبول فلسطين عضواً في اليونسكو، عقب قرار صدر عن المؤتمر العام لليونسكو في جلسته العامة للدورة السادسة والثلاثين المنعقد في باريس في 31 أكتوبر من عام 2011م، وبذلك أصبحت فلسطين الدولة رقم 195 في اليونسكو، وبذلك ارتفعت فلسطين من عضو مراقب إلى عضو كامل العضوية في المنظمة وتتمتع بكل الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأخرى.[1]

ويعد الحصول على العضوية انجازاً للدبلوماسية الفلسطينية، والتي تساعد على فتح أفاق جديدة للعمل الدبلوماسي الفلسطيني، سواء من حيث المساعدة في التصدي لاحتلال الذي يحاول طمس المعالم التاريخية في الأراضي الفلسطينية، أو تحقيق عضوية فلسطين في منظمات دولية أخرى.[2]

إن النجاح الدبلوماسي الفلسطيني في الانضمام إلى اليونسكو مكنهم من الحصول على اعتراف بكنيسة المهد كموقع للتراث في العالم، وأشارت محافل سياسية في إسرائيل إلى أن القبول في اليونسكو والاعتراف في الأمم المتحدة سيسهلان على الفلسطينيين الانضمام إلى منظمات أخرى، وخاصة في أنه سيكون من الصعب على إسرائيل منع قبول الفلسطينيين في المنظمات الدولية الأخرى، بعد أن أيد عدد هائل من الدول الاعتراف بفلسطين.

رغم أن هذه الانجازات قد لا تحدث تغييراً ثورياً على أرض الواقع، إلا أنه يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كإنجاز وطني، لأن قيمة الانجاز لا تكمن في الانجاز بشكل محدد وإنما بكثرة هذه الانجازات وتراكمها لخلق حالة جديدة وتكون ذات قدرة للتأثير على الأرض، وأيضاً في دعمها لمواقف، وقضايا سياسية فلسطينية تشكل محاور أساسية في الصراع مع الاحتلال، وهو ما يجب أن تدركه جميع القوى والفصائل الفلسطينية على اختلاف انتماءاتها بتشيع هذه الانجازات العمل على تصديرها وجعلها قاعدة للبناء، وليس العمل على التقليل من شأنها لدواع حزبية ضيقة.[3]

ثانياً: انضمام فلسطين إلى المنظمات والوكالات الدولية:

سعت الدبلوماسية الفلسطينية جاهدة للانضمام إلى المنظمات والوكالات الدولية رغم كل المحاولات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من أجل عرقلة انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية، ومن أهم هذه المنظمات والوكالات المتخصصة : منظمة الشرطة الجنائية الدولية " الانتربول"، محكمة التحكيم الدائم والمحكمة الجنائية الدولية، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، منظمة الجمارك العالمية، ميثاق الطاقة الأوروبي، صندوق النقد الدولي، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة " إيسيكو "، غرفة التجارة الدولية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،

[1] دولة فلسطين تحصل على العضوية الكاملة في " اليونسكو "، وكالة وفا للأنباء والمعلومات الفلسطينية، موقع إخباري الكتروني، تاريخ النشر كانون الأول 2011، تاريخ الزيارة 7\10\2023، الساعة 10 صباحاً، للمزيد الاطلاع على التالي:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5612

[2] نفس المرجع.

[3] حسام محمود محمد احمد، **أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 100..

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المحكمة الدولية للقانون البحار، المنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني، والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية.[1]

ثالثاً: انضمام فلسطين إلى الاتفاقيات الدولية:

عملت الدبلوماسية الفلسطينية بعد قبلوها عضواً بالأمم المتحدة على الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية، وكان من أهم هذه الاتفاقيات هي: اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، والإعلان الخاص بالاعتراف باختصاص اللجنة الدولية لتقصي الحقائق، واتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، واتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفين الدبلوماسيين والمعاقبة عليها، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بين الدول والمنظمات الدولية، وبروتوكول اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، واتفاقية البعثات الخاصة، واتفاقية التسوية السلمية للمنازعات الدولية، واتفاقية خطر الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية وغيرها من الاتفاقيات.[2]

رابعاً: انضمام فلسطين إلى اتفاقية جنيف:

ومن أهم الآثار المترتبة على انضمام فلسطين إلى اتفاقيات جنيف، كانت التأكيد على اعتبار الأرض الفلسطينية أرضاً محتلة من الجانب الإسرائيلي، بالإضافة إلى الضغط على إسرائيل للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وبطلان الأوامر العسكرية التعسفية التي تصدرها إسرائيل والتي تتعارض مع القانون الدولي.[3]، كما أنها تبحث عن الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وحرمانهم من حقوقهم كأسرى حرب، والضغط على إسرائيل دولياً بعدم محاكمة الأسرى الفلسطينيين على أفعال قاموا بها من اجل الدفاع عن أرضهم ووطنهم، بما أن ذلك كان ضمن الضوابط المنصوص عليها بالقانون الدولي، وحق الفلسطينيين في اختيار دولة حامية لكي تعمل على مساعدتهم في تطبيق نصوص الاتفاقية، والضغط على الدول الأطراف في الاتفاقيات من اجل محاكمة مجرمي الحرب.

خامساً: انضمام فلسطين إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية " الإنتربول " :

نجحت الدبلوماسية الفلسطينية بالانضمام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية " الأنتربول "، بعد قبول طلب العضوية من الجمعية للإنتربول المنعقدة في العاصمة الصينية " بكين " ، وذلك في 27 سبتمبر من عام 2017[4]، ويعد انضمام فلسطين إلى

---

[1] الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين، موقع وزارة الخارجية والمغتربين، 17 \6\ 2019، تاريخ الزيارة 7\10\2023، الساعة 11 صباحاً، للمزيد الإطلاع على التالي:

http://www.mofa.pna.ps/ar-jo/

[2] المرجع نفسه.

[3] رمزي منصور، **الدبلوماسية الفلسطينية في الأمم المتحدة**،مرجع سابق، ص52.

[4] ماذا يعني قانونياً انضمام فلسطين إلى الشرطة الدولية (الأنتربول)، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان " شاهد"، تاريخ النشر 27\9\2017، بيروت لبنان، تاريخ الزيارة 7\10\2023، الساعة 1 مساءً، للمزيد الإطلاع على التالي:

https://pahrw.org/ar/

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، انجازا من الناحية الأمنية، إذ يفتح المجال أمام الشرطة الفلسطينية للحصول على الأدوات والخدمات اللازمة لتأدية جميع مهامها بفعالية عالية.[1]

سادساً: انضمام فلسطين إلى محكمة العدل الدولية.[2]

وقد وضحت المادة (93) أن جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وبهذا بعد حصول فلسطين على دولة مراقب في هيئة الأمم المتحدة أصبحت منضمة إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، ومن مكتسبات هذه الخطوة، اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وكذلك تمنح الفلسطينيين الحق في إصدار فتاوى وحول الآثار القانونية لجدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويكون فيها إلزام في حالة وجود اتفاقيات دولية بين طرفين النزاع.[3]

وعملت الدبلوماسية على البحث عن كيفية مقاضاة الاحتلال الإسرائيلي أمام محكمة العدل الدولية، من اجل الحصول على حكم من المحكمة يدين الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، وانتهاكه للقانون الدولي، وعدم التزامه بالمعاهدات الدولية التي وقع عليها، ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي، ورغم أن إجراءات المحكمة الدولية تحتاج إلى وقت، إلا أنها ستنصف القضية الفلسطينية من خلال القانون الدولي.[4]

سابعاً: محكمة الجنايات الدولية.[5]

رغم العديد من العقبات السياسية والقانونية التي تواجه الدبلوماسية الفلسطينية، في رفع قضايا لمحكمة الاحتلال الإسرائيلي لارتكابه الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، في المحكمة الجنائية الدولية في لاهي، ولكن بعد حصول فلسطين على دولة عضو مراقب في الأمم المتحدة بدأت تسعى من جديد الانضمام إلى المحكمة الجنائية، فقد حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية الانضمام إلى محكمة الجنيات الدولية في أبريل من عام 2009م، لكن هذه المحاولة باءات بالفشل، نتيجة رفض مدعي عام المحكمة، طلب فلسطين للانضمام للمحكمة، بحجة أن فلسطين ليست دولة[6]، وفي أواخر عام 2014م، صوتت الجنة التنفيذية لصالح انضمام فلسطين إلى عضوية المحكمة الجنائية، حيث أن حصول فلسطين على دولة مراقب سيعزز فرصة ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، ومن الممكن أن يساهم في انضمام فلسطين إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وانضمت فلسطين في 1

---

[1] أحمد كلوب و مصباح مقبل، **انضمام فلسطين إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)**، المؤتمر العلمي الدولي المحكم ، الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية (تحديات وفرص)، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، العدد الثاني، غزة فلسطين، يوليو، 2018، ص152

[2] حسناوي العارم، **محكمة العدل الدولية كهيئة قضائية دولية**، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص قانون دولي عام وحقوق الإنسان، جامعة محمد خضير، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس، الموسم الجامعي 2014 – 2015، ص6

[3] عبد الحكيم سليمان وادي، **وضعية دولة فلسطين في الأمم المتحدة على ضوء أحكام القانون الدولي (الاستحقاقات والاستثناءات)**، موقع الحوار المتمدن، تاريخ النشر 20\7\2013، تاريخ الزيارة 7\10\2023، الساعة 5 مساءً، للمزيد الاطلاع على التالي:
https://m.ahewar.org/s.asp?aid

[4] رمزي منصور، **الدبلوماسية الفلسطينية بالأمم المتحدة**، مرجع سابق، ص55.

[5] أيهاب أو منديل و يحي أبو قاعود، **آليات تطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية**، المؤتمر العلمي الدولي المحكم بالأمم المتحدة والقضية الفلسطينية(تحديات وفرص)، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، المجلد 2018، العدد 2، غزة–فلسطين، 2018، ص 176

[6] سليمان مهدي محمد حميد، **إشكاليات وتداعيات التحول الدبلوماسي من منظمة التحرير إلى السلطة الفلسطينية (1994 – 2018)**، مرجع سابق، ص116

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يناير من عام 2014 إلى اتفاقية روما الخاصة بتأسيس المحكمة الجنائية الدولية، ودخلت الاتفاقية حيز التطبيق بالنسبة لفلسطين في 1 أبريل من عام 2015م.[1]

المبحث الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة التحديات المستقبلية.

أن الدبلوماسية الفلسطينية وفي ظل ما تواجهه من أزمات تحتاج الأخذ ببعض الإجراءات الفعالة التي من شأنها مواكبه التحديات والأزمات المستقبلية التي تتجسد بالخروج من أزمة المفاوضات الغير مجدية لصالح القضية الفلسطينية، واتفاق أوسلو وما نتج عنه من قيود، هو الأمر الذي يستدعي إلى تبني سياسة خارجية ترتكز على برنامج وطني يشكل إجماعا للقوى الفلسطينية عليه، بحيث ينتج عن هذه السياسة رؤية أكثر عملية وواقعية، لعمل دبلوماسي يتسم بالمهنية والمصداقية، ومما لا شك فيه إلى أن التغيرات التي وقعت في العالم العربي والتي تجسدت بما يسمى "الربيع العربي" شكلت ظلالاً على واقع ومستقبل القضية الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب إعادة جدولة أولويات السياسة الخارجية الفلسطينية، ومن خلال ما تم الإشارة إليه سابقاً ارتأينا ضرورة تجزئة هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين، يدور (**المطلب الأول**) حول الركائز والوسائل اللازمة لممارسة دبلوماسية فلسطينية فعالة، أما (**المطلب الثاني**) يناقش الإستراتيجية اللازمة لتفعيل العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

المطلب الأول: الركائز والوسائل الأزمة لدبلوماسية فلسطينية فعالة.

يوضح هذا المطلب الركائز الأساسية اللازمة لاعتماد سياسة خارجية من شأنها أن تشكل إجماعاً لكافة القوى الفلسطينية لتحقيق الغايات التي تسعى الدبلوماسية الفلسطينية تحقيقها، مع الأخذ بالتطورات الواقعة على الصعيد العربي والإقليمي والدولي، وعليه ينبغي التطرق في هذا المطلب إلى الركائز الدبلوماسية لتحقيق السياسة الخارجية الفلسطينية في (**الفقرة الأولى**)، بالإضافة إلى الوسائل الدبلوماسية لتحقيق السياسة الخارجية في (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: الركائز الدبلوماسية لتحقيق السياسة الخارجية الفلسطينية.

إن السياسة الخارجية للدولة لا يتم صياغتها بمعزل عن البيئة الداخلية والدولية، فهي تتأثر بطبيعة الوضع الداخلي للدولة، بالإضافة إلى متغيرات البيئة الخارجية، وكل دولة تصوغ سياستها الخارجية كنتاج عن البيئة الداخلية، ومن أهم الركائز اللازمة لسياسة خارجية فلسطينية تتضمن عمل دبلوماسي فاعل:

أولاً: توفر الأبعاد الأساسية للسياسة الخارجية :

1- الطابع الأحادي:

تقوم الدولة بتحديد سياستها الخارجية كتعبير عن مصالحها الخاصة في إطار البيئة الدولية، وقد تكون حركة الدولة الواحدة منفردة، حين تتصرف بشكل مستقل في أي من قضايا السياسة الخارجية، وقد تكون جماعية حين تشترك مع غيرها من الوحدات التي تشاركها السياسة نفسها، أو جزء منه على الأقل[2]، وبالتالي فإن القيادة الفلسطينية عليها أن تقوم بعمل وتحقيق البرنامج السياسي المتفق عليه بين كافة الفصائل من خال سياسة خارجة فعالة تضع بعين الاعتبار المشاركة والتعاون، مع السياسات الخارجية للقوى الدولية، التي تتقاطع معها في أهدافها الخارجية.

---

[1] نفس المرجع، ص 116.

[2] حسام محمود محمد أحمد، **اثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص107

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2- **الطابع الرسمي:**

يتم صياغة السياسة الخارجية للدولة من خلال الحزب الحاكم عبر الممثلين الرسمين للدولة، أو من خلال الأشخاص المخولين باتخاذ القرارات اللازمة، والذين يعملون رسماً في مجال السياسة، ويتحدثون باسم الدولة، وهي تختلف عن العلاقات الدولية التي يدخل فيها ما هو رسمي وما هو غير رسمي من تفاعلات.

3- **الطابع العلني:**

إن برامج عمل السياسة الخارجية هي برامج مقصودة وواضحة للعلن، في حين تجدر الإشارة إلى احتمال وجود سياسة خارجية سرية تختلف عن السياسة العلنية، فمن البديهي والمعروف أن هنالك أجهزة داخل الدولة مثل أجهزة المخابرات لها دوراً كبيراً في صنع وتوجيه، وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة[1]،وفي أطار الوضع الفلسطيني يجب أن تكون الأفعال المنفذة لتحقيق السياسة الخارجية الفلسطينية متناسقة، بحيث لا تقوم جهة أخرى فصائلية بتنفيذ سياسة خارجية تتعارض مع السياسة الرسمية لدولة، كما هو الحال القائم في ظل الانقسام الفلسطيني.

4- **الطابع الاختياري:**

أن واقع السياسة الخارجية الفلسطينية وفي ظل ما تواجهه من ضغوط دولية وإقليمية، يجب أن تتفق مع المقدرات المختلفة المتوفرة، والبيئة الدولية سواء مع الدول المعادية، أو الصديقة والتي يمكن أن تكون داعمة للسياسة الخارجية، إذ عنصر الاختيار لا يعني الحرية المطلقة لصانع السياسة في تبني أي سياسة يختارها.

5- **الطابع الهادف:**

أن الهدف الأساسي والاستراتيجي للسياسة الخارجية الفلسطينية متمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود العام 1967م، وهو الخيار الأكثر واقعية من قيام الدولة الفلسطينية على كامل التراب التاريخي لأرض فلسطين، كذلك لابد من الإشارة إلى العمل وفق مبدأ التراكمية الذي يعتمد على تحقيق العديد من الأهداف حتى لو كانت صغيره وليس لها أي تأثير حقيقي على أرض الواقع، إلا أن تراكمها يؤدي إلى تغيير حقيقي في موازين القوى، وبالتالي تحقيق الأهداف الإستراتيجي وهو ما تتبعه القيادة الفلسطينية، من خلال التوجه إلى المنظمات الدولية، ومحاولة تفعيل الدبلوماسية الشعبية ة.[2]

6- **الطابع الخارجي:**

أن السياسة الخارجية الفلسطينية لا بد لها أن تسعى من أجل تحقيق نتائج خارج حدود الدولة، بشكل علني وصريح من أجل تحقيق الأهداف الوطنية، بحيث تكون الجهة المستهدفة في العمل السياسي كافة القوى، والمؤسسات الرسمية، وغير الرسمية على المستوى الدولي.

ثانياً: الاعتماد على منهجية التخطيط في السياسة الخارجية:

يهدف التخطيط إلى توقع التطورات المستقبلية، وتوفير الأدوات اللازمة لتعامل معها، كما ويعمل على التقليل من حالة عدم اليقين التي تميز السياسة الخارجية، بحيث لا يتفاجئ صناع السياسة بمواقف غير متوقعه أو غير قادر على التعامل معها، وبهذا

---

[1] ممدوح نوفل، **إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية و منظمة التحرير وسبل حلها**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 22، 1995، ص 5

[2] حسام محمود محمد أحمد، **اثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية**، مرجع سابق ،ص108-109

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يعرف التخطيط للسياسة الخارجية بأنه توقع الأحداث الدولية، والأحداث الداخلية ذات الأهمية الدولية، بهدف تعديل السياسة الخارجية بشكل يحقق أهداف الدولة.[1]

إن المشاكل التي تواجه السياسة الخارجية الفلسطينية هي التعامل بردة فعل، حيث أن الطرف الإسرائيلي هو الذي يفرض حالة أو وقائع جديدة، وبالتالي تحاول الدبلوماسية الفلسطينية التعامل مع الحالة الجديدة، وبهذا تكون السياسة الإسرائيلية قد حققت هدفها من خلال إلهاء السياسة الخارجية الفلسطينية في جزئيات وتفصيلات جانبية خارجة عن السياق وعن أولويات السياسة الخارجية الفلسطينية وبعده عن أهدافها الإستراتيجية.

وتتنوع الجهات ذات الصلاحية في صياغة السياسة الخارجية الفلسطينية، حيث أنه في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تقوم بصياغة السياسة الخارجية عبر أعضاء من المجلس المركزي، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما تتضمن أيضاً مجموعة من الأفراد على علاقة مباشرة مع القيادة الفلسطينية، كما وتتضمن المؤسسات غير الرسمية، التي يتوجب أشراكها في صياغة السياسة الخارجية لتحقيق الفائدة القصوى من هذه المشاركة، وضمان الصياغة الأفضل للسياسة الخارجية التي تحقق الأهداف المنشودة.[2]

ثالثاً: وجود مبادئ واضحة للسياسة الخارجية تعكس المصالح الحيوية للدولة:

لابد وأن ترتكز السياسة الخارجية للدولة على المواثيق الدولية، والقانون الدولي، والتي تشكل أساساً للسياسة الخارجية، وفي ظل الوضع الفلسطينية، فأن السياسة الخارجية الفلسطينية يجب أن تتضمن تأكيداً على مرحلة التحرر الوطني التي يخوضها الشعب الفلسطيني، والبحث عن كيان مستقل على الأراضي الفلسطينية، ووفق الشرعية الدولية، وشملت السياسة الخارجية الفلسطينية مجموعة من المبادئ التي توضح المبادئ الأساسية لها وهي[3]:

1- الحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني الذي يعبر عن إرادة الشعب الحرة.
2- الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية لأية دولة، ومراعاة قواعد حسن الجوار، وعدم السماح بالتدخل في شئون فلسطين الداخلية.
3- الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وأهدافها، والقانون الدولي، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
4- إقامة علاقات طيبة مع الدول على قاعدة المساواة، والاحترام المتبادل، بما يضمن تحقيق المصلحة العليا.
5- الوقوف إلى جانب الحق والشرعية الدولية، ومساندة القضايا العادلة.
6- الالتزام بمبادئ التعايش السلمي، والعمل مع جميع الدول من أجل تحقيق السلام الدائم واحترام الحقوق.
7- الالتزام بتسوية المشاكل الدولية، والإقليمية بالطرق السلمية، ورفض التهديد بالقوة، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى.[4]

---

[1] نفس المرجع، ص110

[2] عدنان العنزي، آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2013، ص37-38

[3] مبادئ وزارة الخارجة والمغتربين الفلسطينية ، الموقع الرسمي الخاص بالوزارة، تاريخ الزيارة 8\10\2023. الساعة 9 صباحاً، للمزيد الاطلاع على التالي:

http://www.mofa.pna.ps/ar-jo

[4] نفس المرجع.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفقرة الثانية: وسائل السياسة الخارجية:

لترجمه أهداف السياسة الخارجية على أرض الواقع، تتجه الدول إلى استخدام أفضل وسائل لتنفيذ سياستها الخارجية، وتشمل هذه الطرق مختلف الطرق والأدوات التي يتم استخدامها من قبل مؤسسات الدولة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة، ومنها:-

أولاً: الوسائل الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية:

إن الدبلوماسية من أهم وسائل تحقيق السياسة الخارجية للدولة، فهي تسهيل قيام علاقات ودية وسلمية في إطار حركة التفاعل الدولي بين مختلف الوحدات الدولية، وتم استخدام الوسائل الدبلوماسية منذ قديم الزمن، وتم العمل على تطويرها من حيث أشكالها وفاعليتها حتى أصبحت من أهم الوسائل في تنفيذ السياسة الخارجية تمتاز بالسرعة والشمولية نتيجة للتطورات السياسية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والحضارية[1]، وتشمل الدبلوماسية التمثيل الدبلوماسي، والإعلام، والتفاوض، وعقد المعاهدات، وهي وسيلة لتحقيق السلام في حركة تفاعل المجتمع الدولي من خلال تقريب وجهات النظر، والتوفيق بين مصالح الدول.

أما الدبلوماسية الغير رسمية " الدبلوماسية الشعبية "، وتعرف بأنها ذلك النشاط غير الرسمي والتفاعلات غير الرسمية بين المواطنين العاديين أو مجموعة من الأفراد خارج هيكل السلطة الحكومة الرسمية، من اجل كسب الرأي العام الخارجي، وبشكل أخر فتكون الدبلوماسية غير الرسمية بعيداً عن السفارات والبعثات الرسمية، والإعلام التقليدي لدبلوماسية الرسمية، ومن أبرز أدواتها النقابات العمالية، والمهنية، واتحادات الطلاب، ومنظمات الشباب، والمرأة، والبرلمانات، والأحزاب، والفرق الرياضة، وغيرها من المنظمات الأهلية غير الحكومية.[2]

1- الوسائل الاقتصادية:

يشكل العامل الاقتصادي عامل أساسي و ركيزة أساسية للدولة، لما له تأثير على إمكانيات الدولة السياسية، والاجتماعية، والعسكرية، والتفاعل الإيجابي بين الجمهور، والقيادة السياسية، فالعامل الاقتصادي للدول القوية تمكن صانع القرار من اتخاذ القرار بطريقة أكثر مرونة، في حين أن الضعف الاقتصادي يؤدي إلى ضعف القرار السياسي الخارجي[3]، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، على استغلالها كأداة ضغط ومساومة على السلطة الفلسطينية من خلال المعونات التي تقدمها الإدارة الأمريكية للسلطة الفلسطينية، واستغلال إسرائيل لاتفاق "باريس" والذي وضعته إسرائيل لخدمة مصالحها، وسياساتها، حيث أصبح يقيد الفلسطينيين من خلال فرض شروط قاسية.

---

[1] حسام محمود محمد أحمد، **اثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 115.

[2] رشاد توام، **التحرر الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية (قراءة في التجربة الفلسطينية)**، مقالة، جامعة بير زيت، فلسطين، 2011، ص: 6-8.

[3] وسائل السياسة الخارجية، مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، موقع الكتروني، تاريخ الزيارة 8\10\2023، الساعة 1 مساءً، للمزيد الاطلاع على التالي:

https://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/009.html

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2- الوسائل العسكرية:

تعتبر القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية، وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية، ورغم أنها غير مرغوب استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، إلا أنها تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي، حيث تعطي قدرة على التفاوض من مركز قوة[1]، وفي حالة حركات التحرر الوطني، فأن العمل العسكري يعتبر أحد أشكال المقاومة الذي اقره القانون الدولي، حيث أجازت المواثيق الدولية والقانون الدولي، حق الشعوب في استخدام أشكال المقاومة، بما فيها الكفاح المسلح لتحرير الأرض من الاحتلال[2]،وقد مارس الشعب الفلسطيني عبر مراحل تاريخ النضال كافة أشكال المقاومة بما فيها العمل العسكري، وقد حققت التجارب نتائج إيجابية وناجحة تم الاستفادة منها بما يخدم القضية الفلسطينية.

3- وسائل الدعاية والإعلام:

يعد الإعلام الدولي وسيلة فعالة من وسائل السياسة الخارجية للدول إذ تسعى لتحقيق أهداف السياسات الخارجية من خلال المؤسسات الإعلامية الموكل إليها ممارسة الإعلام الدولي،، وقيام البعثات الدبلوماسية بوظائف دعائية، كما قد يتم من خلال وكالات الأنباء الدولية، والصحف والمجلات الدولية، والإذاعات الدولية[3]، وقد حرصت منظمة التحرير الفلسطينية، ومن بعدها مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على استغلال وسائل الإعلام المختلفة لتوصيل رسالتها، وجذب الاهتمام والتأييد لمواقفها السياسية المختلفة، غير أنها لازالت بحاجة إلى تطوير الأدوات، والكادر العامل ومحتوى الرسالة لضمان عمل أعلامي أكثر مهنية وقادراً على منافسة الدعاية الإسرائيلية.

4- الوسائل الثقافية:

ترتكز الدبلوماسية الثقافية على دور العامل الثقافي في العلاقات الدولية للدولة، وبالتالي تحاول تلك الدولة ممارسة النفوذ، والتأثير في البيئة الدولية من خلال توظيف الركن الثقافي في السياسة الخارجية، وقد تزايدت أهمية الوسائل الثقافية في العلاقات الدولية من خلال التطور التكنولوجي الذي شهده العالم، كما أن نتائج التأثيرات المترتبة على الوسائل الثقافية تكون أكثر استقراراً، واستمراراً من تلك التي يقود إليها استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية.[4]

المطلب الثاني: الإستراتيجية اللازمة لتفعيل العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

يعرض المطلب الثاني الرؤية الإستراتيجية اللازمة التي ينبغي أن تأخذ بها السلطة الفلسطينية لمواكبة المتغيرات التي شهدتها القضية الفلسطينية على كافة الأصعدة وعليه كان لزاما علينا تقسيم هذا المطلب إلى فقرتين رئيسيتين، بحيث تتناول(**الفقرة الأولى**) إستراتيجية العمل الدبلوماسي على المستوى الداخلي، أما (**الفقرة الثانية**) تتناول إستراتيجية العمل الدبلوماسي على المستوى الخارجي.

---

[1] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص32

[2] رشاد توام، **التحرر الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية (قراءة في التجربة الفلسطينية)**، مرجع سابق، ص9

[3] نفس المرجع.

[4] حسام محمود محمد أحمد، **اثر اتفاق اوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص118

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفقرة الأولى: إستراتيجية العمل الدبلوماسي على المستوى الداخلي.

اعتمدت تجربة أوسلو على مجموعة محدودة من الأشخاص الذين تربطهم علاقات وثيقة بالقيادة الفلسطيني .ونتيجة لذلك، تهيمن مؤسسات السلطة الفلسطينية، وهناك نقص واضح في الوظائف الجماعية والمؤسسية، بالإضافة إلى استخدام التفاوض كوسيلة أساسية لتحقيق الأهداف إن هدف الشعب الفلسطيني الذي تمثله خطة منظمة التحرير الفلسطينية هو إقامة الدولة، ومن ضمن هذه الإستراتيجية نجد:-

أولاً: وجود خطة وطنية تحظى بإجماع كافة القوى الفلسطينية:

أثار مفهوم المشروع الوطني الكثير من الجدل والخلاف بين الجيش كل فصيل يفسره بحسب رؤيته وبرنامجه السياسي الذي يعتبره البعض برنامج التنظيم تمت الموافقة عليه كمشروع وطني عام 1988م، متضمناً خطة العودة، وتقرير المصير، وإعلان الاستقلال الوطني.[1]

وفي هذا الصدد يرى الباحثون أن الهدف الاستراتيجي للخطة الوطنية هو إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة وعلى حدود عام 1967، والقدس عاصمة لدولة مستقلة، ومن الضروري أن تتبنى الحركة الوطنية الفلسطينية برنامجاً تحريرياً أو حضارياً أو تجديدياً، إشراك كافة قوى الدولة ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في صياغتها والاستناد إليها الفكر والروح الإنسانية، الإيمان بأن لكل إنسان حقوق متساوية في الحياة والحرية والعدالة والبقاء والكرامة وتقرير المصير واعتماد التنوع والتعددية في إطار المساواة الكاملة أو سير الإجراءات وتفعيل دور القوى السياسية والاجتماعية والشبابية في الحياة السياسية والاجتماعية للفلسطينيين.[2]

ثانياً: تفعيل دور منظمة التحرير من خلال العودة إلى مؤسساتها:

تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الشخصية القانونية التي تم الاعتراف بها دولياً، كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي هي المسئولة عن قيادة مشروع النضال الوطني الفلسطيني في كافة المجالات، الأمر الذي يستدعي التركيز العمل على تجديد مؤسسات المنظمة، وإعادة تنشيط وتفعيل الحركة الوطنية ، في ظل ضعف دور اللجنة التنفيذية، وغياب دور كل من المجلس الوطني، والمجلس التشريعي، وانحصار قرار التفاوض في شخص رئيس السلطة الفلسطينية، واستمرار الضغوط الخارجية لتقيد سياسة السلطة وانحصارها في إطار اتفاق أوسلو، لذلك ينبغي أعادة بناء منظمة التحرير على أسس تمثيلية واقعية، وعلى قواعد مؤسساتية قانونية ومتينة، بمشاركة كافة الفصائل في أطار منظمة التحرير ولاسيما حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني.

ثالثاً: إعادة تجديد وتطوير العاملين الدبلوماسيين وأدوات العمل الدبلوماسي:

مع تعدد الواجبات، والالتزامات التي تقع على عاتق الدبلوماسيين، وتعدد أشكال التعاون، وتشابك المصالح بين الدول، بالإضافة إلى تنوع أشكال وأدوات العمل الدبلوماسي فإن ذلك يتطلب إعداد كوادر دبلوماسية مؤهلة من خلال أنشاء معاهد خاصة لتدريب وتجهيز الأفراد للالتحاق بالسلك الدبلوماسي الفلسطيني ليكونوا على قدر من الجاهزية في أداء المهام المطلوبة

---

[1] هاني المصري: استراتيجيات المقاومة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، مسارات، المؤتمر السنوي الثالث، رام الله فلسطين، 2014، ص21.

[2] حسام محمود محمد أحمد، **إثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية (1993 – 2014)**، مرجع سابق، ص121

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

منهم، وتجدر الإشارة أيضاً إلى ضرورة إدخال عناصر جديدة متطورة قادرة على مواكبة العالم السياسي، وضرورة توفر قدرات كافية لنشر وتعديل ما كرس في عقلية الشعوب الغربية حول القضية والشعب الفلسطيني، ويتم ذلك من خلال اختيار الدبلوماسيين الفلسطينيين على أساس القدرة والكفاءة.

رابعاً: تفعيل العمل الدبلوماسي للممثليات الفلسطينية وفق برنامج عمل وخطة محكمة:

أن العمل الدبلوماسي الفلسطيني يجب أن يستند على خطة وأهداف واضحة ومحددة، لضمان اشتراك كافة الممثليات، والسفارات الفلسطينية المنتشرة في دول العالم، ومحاولة تطوير وتنوع مهامها، ويجب أن تنبني هذه الخطة على أساس البرنامج الوطني من أجل تحقيقها عبر العمل الدبلوماسي، الأمر الذي يلزم أعادة تنظيم هيكلة وأولويات العمل الدبلوماسي وبمشاركة فاعلة من الدبلوماسيين الفلسطينيين، مع ضرورة أعطاء مساحة للعاملين الدبلوماسيين، بالإضافة إلى ضمان إشراك مؤسسات المجتمع المدني، وشعوب العالم وخاصة العربية، والإسلامية منها لكسب التأييد والدعم والتعاطف تجاه ما يحدث للشعب الفلسطيني[1]، كما ويمكن تعزيز العمل الدبلوماسي الفلسطيني من خلال فضح الممارسات والسياسات التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية تجاه عملية السلام، من خلال مواصلتها بناء وتوسيع المستوطنات غير الشرعية، والتضييق على الفلسطينيين من خلال الحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية.

خامساً: تفعيل الدبلوماسية الشعبية:

إن أشكال الدبلوماسية الشعبية تعدد وتنوع حسب طبيعة الواقع الخاص بكل دولة، من حيث طبيعة إمكانياتها، وأهدافها، والدول المساندة لها، وطبيعة العدو، وفي أطار القضية الفلسطينية بما تمتلكه من مساندة على المستوى الديني، والسياسي، والإنساني، فإن الدبلوماسية الشعبية تجد دعماً، وتعاطفاً على كافة المستويات.

وقد شكلت مرحلة ما بعد أوسلو تعزيزاً لدبلوماسية الشعبية الفلسطينية من خلال أشكال متعددة تمثلت بالمقاومة ضد جدار الفصل العنصري، والاستيطان، ومحاولة فك الحصار عن قطاع غزة، ولتفعيل الدبلوماسية الشعبية بشكل فعال يجب أن تكون هنالك خطة واضحة يتم صياغتها، واعتمادها بالتعاون الفاعل بين المؤسسات الرسمية، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، في مختلف أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، كما ويمكن تشكيل هيئة عليا من القوى المؤثرة في الدبلوماسية الشعبية تكون قادرة على أعداد خطط العمل، وأدوات التنفيذ، والاحتياجات اللازمة، وعقد لقاءات دورية لمتابعة ما تم تنفيذه وإنجازه، وطرق تطوير العمل.[2]

الفقرة الثانية: إستراتيجية العمل الدبلوماسي على المستوى الدولي:

أولا: العمل من خلال المنظمات الدولية:

سعت القيادة الفلسطينية بعد أتفاق أوسلو إلى العمل من خلال المنظمات الدولية، وكسب تأييد دول العالم لها، وقد جاء إعلان دولة فلسطين دولة مراقب (غير عضو) في الأمم المتحدة تشكل بداية في مسار تحقيق وتعزيز الاعتراف بدولة فلسطين في المجتمع الدولي، وتحقيق تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني، حيث جاء اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين دولة غير عضو

[1] رشاد توام، **التحرر الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية (قراءة في التجربة الفلسطينية)**، مرجع سابق، ص: 55.

[2] حسام محمود محمد أحمد، **إثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية (1993 – 2014)**، مرجع سابق، ص125

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بمثابة أنجاز كبير للدبلوماسية الفلسطينية يتطلب تعزيز العمل الدبلوماسي الفلسطيني تجاه المنظمات الدولية الأخرى، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية والتي ترتكز على الشرعية الدولية.[1]

ثانياً: التأثير على مؤسسات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم:

أصبح للمنظمات الدولية غير الحكومية دوراً ذا أهمية وتأثير مهم على الساحة الدولية، وشريكاً مهماً في الحياة السياسية للدول، ومن ضمنها أيضاً مؤسسات المجتمع المدني التي تمثل قوة حقيقة في التأثير وتشمل تلك المنظمات: الاتحادات العمالية، والمهنية، والأكاديمية، والثقافية، والإعلامية، والاقتصادية، حيث أن القضية الفلسطينية وما تشمله من جوانب إنسانية تمهد الطريق أمام الدبلوماسيين الفلسطينيين، للوصول إلى تلك المنظمات، والعمل على التأثير على القرار السياسية الداخلة للدول تجاه القضية الفلسطينية، الأمر الذي ينعكس على التنسيق لتنظيم كافة الفعاليات والأنشطة التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج السياسي الفلسطيني، والضغط على هذه الدول لمقاطعة إسرائيل.[2]

ثالثاً: العمل من خلال المؤسسات الحقوقية:

لقد مارست الحكومة الإسرائيلية على مدار عقود عديدة، انتهاكات لكافة قواعد القانون الدولي، وعد الاعتراف الصريح أو الضمني للحقوق الفلسطينية، لذلك ينبغي على القيادة الفلسطينية والتنظيمات والقوى السياسية والإعلام والمنظمات الأهلية الفلسطينية، بالتمسك بالمساواة الدولية والتركيز الإعلامي والدبلوماسي على الخروقات الإسرائيلية لأحكام القانون الدولي، لإدانتها، وإخضاعها للمساءلة الدولية، كما يجب على القائمين بممارسة الدبلوماسية الفلسطينية الاستفادة من الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وتقرير غولدستون على أثر العدوان التي شنته القوات الإسرائيلية على قطاع غزة في عام 2008م، وتعزيز الإجماع الدولي على عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، بما فيها ضم القدس الشرقية التي تعتبر انتهاكا صراخاً لقواعد وأحكام القانون الدولي.[3]

رابعاً: تشكيل تحالفات على الصعيد الكوني لتعزيز الدبلوماسية الفلسطينية:

1- على الصعيد العربي:

إن الأبعاد الوطنية للنضال الفلسطيني، هو واقع يفرضه التاريخ والجغرافيا والدين، فالمشروع الاستعماري الصهيوني التي تمارسه الحكومة الإسرائيلية وما يصدر عن مؤسسيها، وقادتها، وما يجري على الأرض لا يقتصر حصراً على الدولة الفلسطينية أنما يمتد إلى أبعد من ذلك ويشمل الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث قدمت الدول العربية مختلف الدعم والمساندة للقضية الفلسطينية، على مدار السنوات، ولكن نتائج وتداعيات الربيع العربي سيطر على الاهتمامات والأولويات العربية على الصعيدين الرسمي والشعبي، حيث ظهرت أولويات أخرى تتمثل في مكافحة الإرهاب، وفي هذا السياق تأتي أهمية تطوير العلاقات الفلسطينية العربية على مبدأ الالتزام بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، في إطار القانون الدولي، والشرعية الدولية، وجعلها أكثر عقلانية وقابلة للتنفيذ.

---

[1] أسامة حمدان، **العلاقات الدولية لحركة حماس**، مرجع سابق، ص: 11

[2] عدنان العنزي، آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، مرجع سابق، ص: 40-41.

[3] المرجع نفسه، ص: 128

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2- على الصعيد الإسلامي:

أن ارتباط القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة، وبشكل خاص البعد الديني يساهم في تحقيق دور فعال من طرف الدول الإسلامية لمساندة القضية الفلسطينية، أن هذا الارتباط يجعل الدبلوماسية الفلسطينية في مأمن ومجال أوسع لتحالف مع الدول الإسلامية، وتحديداً الدول صاحبة الإمكانيات والنفوذ الواسع كاندونيسيا مثلاً، وماليزيا، بالإضافة إلى الدول الإسلامية الأخرى سواء كانت في شمال شرق أسيا، أو في القارة الأفريقية.

3- على الصعيد العالمي:

عملت الدبلوماسية الفلسطينية ومنذ نشأتها على كسب، وتأييد دول العالم المختلفة على حد سواء، من خلال المنظومة الاشتراكية أو المنظومة الرأسمالية، أو دول أمريكا اللاتينية، وفي الحالة الأوروبية هدفت الدبلوماسية الفلسطينية لمحاولة تطوير العلاقات الفلسطينية الأوروبية لما تشكله هذه الأخيرة من وزن سياسي وقدرة على الضغط والتأثير على الطرف الإسرائيلي، وبالتالي قلب الموازين لصالح القضية الفلسطينية، ومساندتها في المحافل الدولية، الأمر الذي يشكل انعكاس على الأداء الوظيفي للأمم المتحدة نتيجة التأثير الأمريكي الإسرائيلي والمصالح المشتركة بينهما، مما يشكل القدرة على مواكبه القرارات الأممية التي تؤيد حق الشعب الفلسطيني في الحصول على دولته المستقلة، وحقه في تقرير المصير طبقاً لنصوص ميثاق الأمم المتحدة، وعودة وتعويض اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم المحتلة.

الخاتمة العامة :

حيث كانت الدبلوماسية الفلسطينية قبل عصر منظمة التحرير الفلسطينية مقتصرة على الأداء الشعبي للقوى الفلسطينية التي كانت حاضرة في ذلك الوقت، بواسطة البعثات الفلسطينية التي كانت تمثل الفلسطينيين في المحافل الدولية، ومع مجيء منظمة التحرير الفلسطينية وجدت بيئة دولية مؤيدة للنضال الوطني من أجل الحرية، حيث استطاعت تحقيق شرعية سياسية مستنبطه من خلال سلسلة من العلاقات الدبلوماسية التي نسجتها مع حكومات وهيئات وحركات تحرر وطني على الصعيد الدولي، منطلقة من عدالة القضية الفلسطينية المستمدة من القانون الدولي، المؤكد على حق الشعوب في تقرير المصير، وتمكنت الدبلوماسية الفلسطينية وبمساندة عربية، إلى الوصول إلى توقيع أتفاق أوسلو في عام 1993م، الذي كان من أهم إفرازاته قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ألا أن دور السلطة لم ينتهي، فقد عمدت منظمة التحرير إلى جعل السلطة الوطنية الفلسطينية بداية نواة دولة فلسطينية مستقلة، من خلال أنشاء وزارات كان من أبرزها وزارة الخارجية تبعاً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي لإدارة السياسية الخارجية الفلسطينية، وأرست أسس هذه الوزارة من خلال العمل على قوانين الوطنية حيث أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في عام 2005م، قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني والذي منح وزارة الخارجية الحق في الإشراف على كافة مؤسسات العمل الدبلوماسي الفلسطيني في أنحاء العالم.

فقد واجهت الدبلوماسية الفلسطينية العديد من الإشكاليات القانونية والتمثيلية التي تجسدت في إشكالية التمثيل الدبلوماسي بين الدوائر السياسية لمنظمة التحرير وزارة الخارجية في السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث انعكست هذه الإشكالية في ازدواجية العمل الدبلوماسي وعلى تطوير المؤسسة الدبلوماسية الفلسطينية، فقد انتهت الإشكالية لصالح وزارة الشؤون الخارجية في السلطة الوطنية وتم حل دائرة السياسة في منظمة التحرير لاحقاً.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وسعت السلطة الوطنية الفلسطينية بعد توقيع أتفاق أوسلو إلى انتهاجها مسير المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي في أطار السعي إلى تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطيني، ولكن في ظل التعنت الإسرائيلي ووصول المفاوضات إلى الفلسطينية – الإسرائيلية لطريق مسدود، انتهجت الدبلوماسية الفلسطينية إستراتيجية جديدة بعيداً عن المفاوضات، من خلال التوجه نحو تدويل القضية الفلسطينية من خلال طلب الانضمام إلى الاتفاقيات والمؤسسات والمنظمات الدولية في محاولة خلق واقع جديد تفرضه القوانين والأعراف الدولية، وتوج هذا التوجه باعتراف الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد واجهت الدبلوماسية الفلسطينية وفي ظل ما حققته من انجازات عدد من المعيقات والعراقيل التي وقفت حائلاً أمام تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، والتي كان من أبرزها الانقسام السياسي الفلسطيني وما نتج عنه من شرخ داخلي، بالإضافة إلى تراجع الدعم العربي للقضية الفلسطينية بعد ما شهدت الدول العربية ثورات " الربيع العربي"، هذا بالإضافة إلى انحياز الإدارة الأمريكية المتعنت لدولة إسرائيل وعملها على عرقلة كل الجهود التي تهدف إلى تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام حق النقض " الفيتو" في مجلس الأمن ضد كل القرارات التي صدرت لصالح القضية الفلسطينية، ووصولاً إلى الاعتراف الأمريكي بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل وما تبعها من قرارات تهدف إلى التضييق على القضية الفلسطينية، التي كان لها أثر مباشر على تطور الدبلوماسية الفلسطينية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

✓ **المراجع العامة**

- أحمد قريع، **الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية (تجربتي في رئاسة أول مجلس تشريعي فلسطيني)**،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،2006.
- أسامة حمدان، **العلاقات الدولية لحركة حماس**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2014.
- محمد هشام محمد إسماعيل، **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009**، سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، قطر، 2011،.
- المشروع الوطني الفلسطيني واقع وتطلعات، كلمات المؤتمر السنوي الذي نظمه مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي بالتعاون مع عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، 2013.
- معن إدعيس و معين ألبرغوثي، **صلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بالمقارنة مع صلاحيات مجلس الوزراء والمجلس التشريعي في القانون الأساسي**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، فلسطين، 2006.
- هاني المصري: استراتيجيات المقاومة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، مسارات، المؤتمر السنوي الثالث، رام الله فلسطين، 2014.

✓ **المراجع المتخصصة**

- رمزي منصور، **الدبلوماسية الفلسطينية بالأمم المتحدة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2021.
- طلال أبو عفيفة،**الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية(1897 – 1997)**،القدس، فلسطين، 1998.
- محمود أبو صوي، **الوضع الفلسطيني على ضوء أحكام القانون الدبلوماسي الدولي**، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، سلسلة أوراق عمل جامعة بير زيت، فلسطين، 2011.
- ناصر القدوة، **مسألة الدولة الفلسطينية والأمم المتحدة**، بحث مقدم في المؤلف الجماعي حول الكتاب السنوي 9، مؤسسة ياسر عرفات، رام الله، فلسطين، 2012.
- ياسر علاونة، **الاستحقاقات القانونية المترتبة على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة**، سلسلة تقارير قانونية رقم (79) ، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ديوان المظالم، رام الله، فلسطين، 2013.

✓ **رسائل جامعية**

- أنغام سمير عبد الرحمن محمد، **القرار السياسي الفلسطيني في ظل الدعم الخارجي للموازنة العامة**، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- حسام محمود أحمد، **اثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية، اثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993 – 2014**، دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، فلسطين، غزة، 2016.

- حسناوي العارم، **محكمة العدل الدولية كهيئة قضائية دولية**، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص قانون دولي عام وحقوق الإنسان، جامعة محمد خضير، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس، الموسم الجامعي 2014 – 2015.

- سليمان مهدي محمد حميد، **إشكاليات وتداعيات التحول الدبلوماسي من منظمة التحرير إلى السلطة الفلسطينية (1994 – 2018)**، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2018.

- صالح عمر سرور، **الدبلوماسية الفلسطينية تجاه القوى المؤثرة في عملية السلام منذ أوسلو**، رسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا جامعة بير زيت ، فلسطين، 2002-2003.

- صدام إبراهيم سحويل، **مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية**، رسالة لنيل درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، غزة، 2014.

- عبد القادر شعبان أبو النور، **واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها (2006 – 2013)**، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2016.

- عدنان العنزي، آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2013.

- علاء حسن محمد بدوان: **أثر الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الثوابت الوطنية (1991–2013)**، أطروحة لنيل درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأزهر، غزة، 2015/2014.

- كفاح حرب محمد عوده، **أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني (استراتيجيا وتكتيكيا)**، رسالة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009.

✓ **مجلات**

- أحمد أبو خريص، **التحول الإستراتيجي لحلف الناتو بعد الحرب الباردة**، مجالات الدراسات العسكرية والأمنية والإستراتيجية الوطنية، الإقليمية والدولية، المجلد الأول، العدد الثاني، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2018.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- أحمد كلوب و مصباح مقبل، **انضمام فلسطين إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)**، المؤتمر العلمي الدولي المحكم ، الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية (تحديات وفرص)، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، العدد الثاني، غزة فلسطين، يوليو، 2018.
- أيهاب أو منديل و يحي أبو قاعود، **آليات تطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية**، المؤتمر العلمي الدولي المحكم بالأمم المتحدة والقضية الفلسطينية(تحديات وفرص)، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، المجلد 2018، العدد 2، غزة-فلسطين، 2018، ص 176.
- رشاد توام، **التحرر الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية (قراءة في التجربة الفلسطينية)**، مقالة، جامعة بير زيت، فلسطين، 2011.
- ممدوح نوفل، **إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية و منظمة التحرير وسبل حلها**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 22، 1995.

✓ **التقارير**

- تقرير من إعداد قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947 – 2012**، بيروت، لبنان، 2012.

✓ **مواقع الكترونية**

- وزارة الخارجية والمغتربين، موقع الكتروني تمت زيارته بتاريخ 2023\9\30، الساعة 4 عصراً، للمزيد الاطلاع على التالي:
  - http://www.mofa.pna.ps/ar-jo/
- مقام موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية، موقع الكتروني تمت زيارته بتاريخ 2023\10\2، الساعة 10 صباحاً، للمزيد الاطلاع على التالي:
  - .https://maqam.najah.edu/legislation/124/item/5868./
- لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، موقع الكتروني تمت زيارته 2023\10\4، الساعة 2 صباحاً، للمزيد الإطلاع على التالي:
  - .https://www.elections.ps/tabid/672/language/ar-PS/Default.aspx
- يولاند نيل، **إدارة ترامب توقف كل المعونات الأمريكية للفلسطينيين بالضفة الغربية المحتلة وغزة**،مقال أخباري منشور بي بي سي نيوز، القدس، فلسطين، 2019، موقع أخباري الكتروني، تاريخ الزيارة 2023\10\5، ساعة الزيارة 9 صباحاً، للمزيد الاطلاع على التالي:
  - .https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47099861

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الثاني، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، تاريخ الزيارة 5\10\2023، الساعة 2 ظهراً، للمزيد الاطلاع على التالي:
- .https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text
- صائب عريقات، استحقاقات أيلول سيكون البداية ويمكن أن يتكرر يومياً، صحيفة الرأي الكترونية، تاريخ النشر 2011، تاريخ الزيارة 6\10\2023، الساعة 10 صباحاً، للمزيد الإطلاع على التالي:
- https://alrai.com/article/473610/
- هيلاري كلينتون: منح فلسطين صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة مؤسف وغير مجدي، الموقع الإخباري (RT) نيوز، روسيا، تاريخ النشر 29\11\2012، تاريخ الزيارة 6\10\2023، الساعة 11 مساءً، للمزيد الإطلاع على التالي:
- /https://arabic.rt.com/news/601172
- فلسطين دولة مراقب بالأمم المتحدة، موقع الجزيرة نت الإخباري، تاريخ النشر 30\11\2012، تاريخ الزيارة 6\10\2023، الساعة 11 مساءً، للمزيد الاطلاع على التالي:
- .https://www.aljazeera.net/news/2012/11/30/.
- الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافية (اليونسكو)، تاريخ الزيارة 7\10\2023، الساعة 1 صباحاً، للمزيد الاطلاع على التالي:
- .https://www.unesco.org/ar/brief.
- دولة فلسطين تحصل على العضوية الكاملة في " اليونسكو "، وكالة وفا للأنباء والمعلومات الفلسطينية، موقع إخباري الكتروني، تاريخ النشر كانون الأول 2011، تاريخ الزيارة 7\10\2023، الساعة 10 صباحاً، للمزيد الاطلاع على التالي:
- https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5612.
- الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين، موقع وزارة الخارجية والمغتربين، 17 \6\ 2019، تاريخ الزيارة 7\10\2023، الساعة 11 صباحاً، للمزيد الإطلاع على التالي:
- http://www.mofa.pna.ps/ar-jo./
- ماذا يعني قانونياً انضمام فلسطين إلى الشرطة الدولية (الأنتربول)، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان " شاهد"، تاريخ النشر 27\9\2017، بيروت لبنان، تاريخ الزيارة 7\10\2023، الساعة 1 مساءً، للمزيد الإطلاع على التالي:
- https://pahrw.org/ar/.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- عبد الحكيم سليمان وادي، **وضعية دولة فلسطين في الأمم المتحدة على ضوء أحكام القانون الدولي (الاستحقاقات والاستثناءات)**، موقع الحوار المتمدن، تاريخ النشر 2013\7\20، تاريخ الزيارة 2023\10\7، الساعة 5 مساءً، للمزيد الاطلاع على التالي:
- https://m.ahewar.org/s.asp?aid
- مبادئ وزارة الخارجة والمغتربين الفلسطينية ، الموقع الرسمي الخاص بالوزارة، تاريخ الزيارة 2023\10\8. الساعة 9 صباحاً، للمزيد الاطلاع على التالي:
- http://www.mofa.pna.ps/ar-jo.
- وسائل السياسة الخارجية، مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، موقع الكتروني، تاريخ الزيارة 2023\10\8، الساعة 1 مساءً، للمزيد الاطلاع على التالي:
- https://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/009.html

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/